مؤسسة ضمان الودائع
DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقريـر السنـوي

٢٠١٦

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	٧
كلمة المدير العام	٩
أعضاء مجلس الإدارة	١١
الهيكل التنظيمي	٢٠
البنوك الأعضاء وغير الأعضاء	٢١
قائمة المصطلحات	٢٣
نبذة عامة عن المؤسسة	٢٥
تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣٦
الأداء المالي للمؤسسة، رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها	٤٧
البرنامج المالي ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة	٥٤
التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٥٩
القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٦٣
• تقرير مدقق الحسابات المستقل	٦٥
• قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٦٨
• قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٦٩
• قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٦٩
• قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٧٠
• إيضاحات حول القوائم المالية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٧١

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د. زياد فريز

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إنه لمن دواعي سروري أن أطل عليكم مجدداً، مرحباً بكم جميعاً، ومقدماً لكم، وبالنيابة عن الزملاء أعضاء مجلس الإدارة، أهم الإنجازات والبيانات المالية والحسابات الختامية لمؤسسة ضمان الودائع من خلال تقريرها السنوي للعام ٢٠١٦. فقد أصبحت المؤسسة وبكل فخر ركناً أساسياً من أركان شبكة الحماية المصرفية، تقوم بدورها بشكل مهني ومتميز كمؤسسة مالية مساندة وكدعامة أساسية في حماية المودعين. إذ شكلت الأزمات المالية والصعوبات الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة، اختباراً حقيقياً لأنظمة الحماية المصرفية في إدارة المخاطر وتجاوز العقبات والصعوبات المالية للبنوك.

واصل الاقتصاد الأردني خلال عام ٢٠١٦ أداءه الإيجابي، على الرغم من حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تعيشها المنطقة، وتداعيات اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً نسبته ٢,٠٪ خلال عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٢,٤٪ خلال عام ٢٠١٥. كما سجل مستوى الأسعار انكماشاً نسبته ٠,٨٪ مقارنة مع انكماش نسبته ٠,٩٪ خلال عام ٢٠١٥، جراء استمرار تراجع الأسعار المرتبطة بالنفط الخام والمواد الأساسية. أما فيما يتعلق بأداء المالية العامة، فقد شهد تحسناً مستمراً، إذ واصل عجز الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى ما نسبته ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ مقابل عجز بلغت نسبته ٨,٣٪ من الناتج في عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد بلغ عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات ما نسبته ٩,٣٪ من الناتج في عام ٢٠١٦ مقارنة مع ٩,١٪ في عام ٢٠١٥.

ولقد شهد عام ٢٠١٦ تبني الأردن برنامج وطني جديد للإصلاح الاقتصادي مدعوماً من صندوق النقد الدولي للسنوات (٢٠١٦-٢٠١٩)، يهدف بشكل أساسي إلى اتخاذ إجراءات مالية وهيكلية ترمي إلى رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل.

وعلى صعيد السياسة النقدية، واصل البنك المركزي الأردني إجراءاته الرامية لتدعيم أركان الاستقرار النقدي والمالي، حيث قام برفع أسعار الفائدة على بعض أدواته النقدية في نهاية عام ٢٠١٦، وذلك في ضوء تطورات أسعارالفائدة في أسواق المال الإقليمية والعالمية. في حين أبقى على أسعار فائدة برنامج إعادة التمويل لديه

كلمة رئيس مجلس الإدارة

دون تغيير، والذي يهدف إلى دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية (١,٧٥٪ للمشاريع داخل العاصمة عمان و ١,٠٪ للمشاريع في باقي المحافظات). كما حافظت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي على تحقيقها مستويات مريحة تكفي تغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة تزيد عن ثمانية شهور.

علاوة على ذلك، عمل البنك على تطبيق معايير بازل III المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال، كما استمر البنك المركزي العمل على تطوير البنية التحتية لنظام المدفوعات الوطني والارتقاء بأنظمة الدفع الإلكترونية.

أما فيما يخص أداء البنوك خلال العام ٢٠١٦، فقد ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ٠,٩٪، في حين ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة بما نسبته ٨,٦٪. وفيما يتعلق بمؤشرات المتانة المالية للبنوك فقد اتسمت بالاستقرار والتمتع بدرجة عالية من المتانة، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩٪. أما نسبة الديون غير العاملة فقد استمرت بالانخفاض منذ العام ٢٠١١ لتصل في نهاية العام ٢٠١٦ إلى حوالي ٤,٤٪، وفي ذات الوقت ارتفعت تغطية مخصصات الديون غير العاملة إلى ما نسبته ٧٦,١٪، فيما حافظت نسبة السيولة القانونية على استقرارها عند مستويات تراوحت عند ١٣٨٪.

وعلى مستوى الأداء المالي للمؤسسة لعام ٢٠١٦، فقد رفدت رسوم الاشتراك احتياطيات المؤسسة بحوالي ٤٩,٣ مليون دينار، مما ساهم في تعزيز مستوى هذه الاحتياطيات لتبلغ ٦١٢,٤ مليون دينار، مرتفعاً بنسبة ١٤,٠٪ عن العام ٢٠١٥، مما عزز من قدرتها المالية والتشغيلية ودعم جاهزيتها لمواجهة أية مخاطر محتملة؛ إذ تغطي هذه الاحتياطيات ما نسبته ٨,٤٪ من إجمالي الودائع المضمونة. كما أظهرت مؤشرات الودائع والمودعين أن عدد المودعين المضمونة ودائعهم قد بلغ حوالي ١,٨ مليون مودع لدى البنوك الأعضاء، ويتمتع ما نسبته ٩٧,١٪ منهم بالحماية الكاملة والتامة على ودائعهم بسقف الضمان البالغ بحده الأعلى خمسون ألف ديناراً.

وفي الختام، أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكافة العاملين في المؤسسة على ما بذلوه من جهود، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل جهودنا بالنجاح والتوفيق، ولأردننا الغالي المزيد من التقدم والازدهار في حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله ورعاه.

كلمة المدير العام

معتز ابراهيم بربور

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسعدني أن أرحب بكم بالنيابة عن زملائي وبالأصالة عن نفسي، وأن أدعوكم لاستعراض التقرير السنوي للمؤسسة والذي يعكس رسالتها المتمثلة في حماية المودعين لدى الجهاز المصرفي، وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة، حيث استمرت المؤسسة بجهودها الحثيثة وخطاها الثابتة مواصلة البناء على نجاحات السنوات السابقة لتكون مؤسسة وطنية رائدة مهنياً في أداء دورها بشكل متميز.

هذا وإيماناً من البنك المركزي بدور المؤسسة في تحقيق تطلعاتها في نظام ضمان ودائع فعال يتماشى مع الممارسات الدولية، فقد جاء المشروع المعدّل لقانون البنوك ليمنح المؤسسة دوراً محورياً لتوسيع نطاق صلاحياتها من خلال المساهمة مع البنك المركزي لإيجاد حلول لمعالجة أوضاع البنوك المتعثرة، كما تسعى المؤسسة لإقرار مشروع قانونها المعدل بما ينسجم مع توجهات البنك المركزي بهذا الخصوص وشمول البنوك الإسلامية بمظلة ضمان الودائع وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

حققت المؤسسة أداءاً مالياً وتشغيلياً جيداً خلال العام ٢٠١٦، مرتكزةً على النهج المؤسسي الرصين والسياسة التشغيلية الكفؤة في إدارة موجوداتها، حيث بلغ مستوى صافي الدخل ٧٥,٢ مليون دينار، تأتى وبشكل رئيس من عملية تحصيل رسوم الاشتراك من البنوك الأعضاء، بالإضافة إلى ٢٧,١ مليون دينار جنتها المؤسسة خلال العام كعوائد من محفظة استثماراتها، لتدعم وبقوة قاعدة المؤسسة الرأسمالية وحقوق الملكية لديها والتي تعززت بمواصلة نمو احتياطياتها وبنسبة ١٤,٠٪ لتصل عند مستوى ٦١٢,٤ مليون دينار، لتبلغ نسبة تغطية هذه الاحتياطيات لبوليصة الضمان٨,٤٪، في حين بلغت بوليصة الضمان إلى الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٣٧,٨٪. أظهرت المؤشرات أن نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وبسقف تعويض فوري حده الأعلى خمسون ألف دينار إلى إجمالي عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون قد بلغت ٩٧,١٪، منهم ٩٣,٤٪ مودعون أفراد مضمونون بالكامل.

وعلى الصعيد الإعلامي، واصلت المؤسسة جهودها الإعلامية الرامية إلى رفع مستوى الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع في المملكة، وقد حرصت المؤسسة على مواكبة التطور والحداثة في جميع أعمالها، فقد قامت بتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني ليكون عصرياً وواجهة رقمية سهلة الاستخدام تمكن الجمهور المستهدف من الوصول

كلمة المدير العام

إلى كافة التطورات والمستجدات في نظام ضمان الودائع، وقد أمست هذه النافذة الإلكترونية منارة علمية لجميع الباحثين، وجسراً للتواصل محلياً ودولياً من خلال ربط المواقع الإلكترونية للبنوك والمؤسسات الدولية ذات صلة بنظام ضمان الودائع.

دولياً وإقليمياً، واصلت المؤسسة جهودها من خلال عضويتها في الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وعضويتها في المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (EXCO)، ورئاسة اللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، وعضويتها في اللجان الدائمة للهيئة والمتمثلة بلجنة العضوية والاتصالات (MCC)، ولجنة البحث والإرشاد (RGC) واللجان المتخصصة التابعة لها، ومنها لجنة ضمان الودائع الإسلامية (IDIG)، ولجنة المشاركة المالية، كما حرصت المؤسسة على المشاركة في الفعاليات والأنشطة الدولية، حيث شاركت المؤسسة في المؤتمر السنوي الخامس عشر للهيئة الدولية لضامني الودائع والذي عقد في كوريا خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٦.

ختاماً، أتوجه بجزيل الشكر إلى معالي رئيس مجلس الإدارة والسادة أعضاء المجلس الكرام والبنوك الأعضاء على دعمهم المتواصل لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزملاء والزميلات العاملين في المؤسسة على تفانيهم والتزامهم المهني لتحقيق تطلعات المؤسسة وتنفيذ رؤيتها الطموحة والمساهمة في تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، سائلاً الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظّم حفظه الله ورعاه.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
معالي الدكتور زياد فريز
محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين معالي الدكتور زياد فريز محافظاً للبنك المركزي الأردني اعتباراً من٢٠١٢/١/١٠.

وقبل ذلك ترأس معالي الدكتور فريز هيئة مديري شركة المجموعة الأولى للإستثمار، كما ترأس مجلس إدارة بنك المال خلال الفترة آب ٢٠٠٧ - شباط ٢٠٠٩ وعمل معالي الدكتور فريز نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية خلال الفترة ٢٠٠٥/١١/٢٨ - ٢٠٠٧/٩/٢.

وفي مطلع العام ٢٠٠١ عمل الدكتور فريز رئيساً تنفيذياً لبنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن، واستمر شاغلاً هذا المنصب حتى تاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٧، قبل ذلك تم تعيين معاليه محافظاً للبنك المركزي مع بداية عام ١٩٩٦ واستمر في هذا المنصب حتى نهاية عام ٢٠٠٠.

وفي عام ١٩٩٥ عمل على تأسيس بنك الصادرات والتمويل وترأس مجلس إدارته، وخلال الفترة ١٩٩١/٦/٢٠ - ١٩٩٤/٦/٨ تم تعيين معاليه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي. كما تم خلال الفترة ١٩٨٩/١٢/٦ - ١٩٩١/٦/٢٠ تعيين معاليه وزيرا للصناعة والتجارة.

وفي عام ١٩٨٤ تم تعيين معالي الدكتور زياد فريز أميناً عاماً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي واستمر في هذا المنصب حتى نيسان ١٩٨٩ وهو التاريخ الذي تم تعيينه فيه وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي وشغل هذا المنصب حتى تاريخ ١٩٨٩/١٢/٦.

بدأ معالي الدكتور فريز حياته العملية في البنك المركزي في العام ١٩٦٦ كباحث اقتصادي في قسم التجارة الخارجية في دائرة الأبحاث، وبعد أن حصل على شهادة الدكتوراه في العام ١٩٧٨ عمل الدكتور فريز مستشاراً اقتصادياً ثم مديراً تنفيذياً لدائرتي الأبحاث والعمليات المصرفية الخارجية في البنك المركزي.

حصل معالي الدكتور زياد فريز على درجة الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة كيل- بريطانيا، وبكالوريوس في الإقتصاد من جامعة بغداد- العراق، وهو عضو في العديد من الهيئات والمجالس الفكرية والثقافية والمصرفية.

أعضاء مجلس الإدارة

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني اعتباراً من ٢٠١٢/٤/١.

وقد شغل الدكتور عادل الشركس عدة مناصب في البنك المركزي الأردني حيث بدأ حياته العملية كباحث اقتصادي في دائرة الأبحاث في شباط ١٩٩١، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل على شهادة الدكتوراة في العام ٢٠٠٢ وفي نفس العام تم تعيينه أستاذاً مساعداً في قسم التمويل في جامعة ألفريد في ولاية نيويورك، وتم ترقيته لاحقاً لأستاذ مشارك في نفس الجامعة في عام ٢٠٠٦.

عاد الدكتور الشركس للعمل في البنك المركزي عام ٢٠٠٦، حيث شغل منصب رئيس قسم الشؤون النقدية في دائرة الأبحاث، وفي عام ٢٠٠٩ تم ترقيته نائباً لمدير دائرة الأبحاث ومن ثم مديراً تنفيذياً للدائرة في أواخر العام ٢٠١١.

كما شارك الدكتور الشركس خلال ترؤسه لدائرة الأبحاث برسم السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة المتعلقة بتحقيق أهداف الإستقرار المالي والنقدي وتقديم المشورة للحكومة للمساعدة في اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، كما قام بتمثيل البنك المركزي في العديد من اللقاءات والمؤتمرات العالمية والمحلية.

يشغل الدكتور الشركس منصب رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري، ورئيس فريق قطاع الخدمات المالية وعضو اللجنة التنسيقية لرؤية الأردن ٢٠٢٥، كما أن الدكتور الشركس رئيس لجنة التسليف ونائب رئيس لجنة الإستثمار ونائب رئيس لجنة الموارد البشرية وعضو في اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في البنك المركزي الأردني.

قام الدكتور الشركس بنشر العديد من الأبحاث العلمية في مجلات أكاديمية مرموقة، كما قام بتدريس العديد من مواد الإقتصاد والتمويل لطلبة الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس في الجامعات الأردنية وغيرها.

حصل الدكتور عادل الشركس على درجة الدكتوراة في الإقتصاد المالي من جامعة نيو أورليانز – الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الإحصاء التطبيقي والإقتصاد المالي من جامعة اليرموك – الأردن، ودرجة البكالوريوس في الإحصاء التطبيقي من نفس الجامعة.

عطوفة الدكتور عز الدين كناكريه
أمين عام وزارة المالية

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين عطوفة الدكتور عز الدين كناكريه أميناً عاماً لوزارة المالية بتاريخ ٢٠١٤/٦/٥ وذلك للمرة الثانية حيث شغل ذات المنصب خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

عمل الدكتور كناكريه مديراً عاماً لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات في شهر آذار من عام ٢٠١٢. وآثر ترك العمل الحكومي للتفرغ للتدريس الأكاديمي في الجامعات الأردنية وإعداد الدراسات والأبحاث والمقالات الصحفية الاقتصادية والمالية. ثم عُيّن مفوضاً في هيئة الأوراق المالية للفترة من ٢٠١٢ -٢٠١٤.

شغل الدكتور كناكريه عدة مناصب في وزارة المالية للفترة ١٩٨٦-٢٠٠٧ أهمها مساعد أمين عام وزارة المالية ومدير مديرية الإدارة النقدية في الوزارة. وقد مثل الدكتور كناكريه وزارة المالية في العديد من المؤسسات والشركات في مجالس إداراتها واللجان الرسمية واشترك في العمل بشكل رئيسي في رسم السياسات الإقتصادية والمالية وتنفيذ البرامج الهامة على المستوى الوطني والدولي.

حصل الدكتور كناكريه على درجة الدكتوراة في التمويل من جامعة عمان العربية للدراسات العليا في العام ٢٠١٠، ودرجة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام ١٩٩٧، ودرجة البكالوريوس في الإقتصاد من جامعة اليرموك في العام ١٩٨٤.

الدكتور كناكريه حاصل على وسام الاستقلال الملكي من الدرجة الثانية وذلك تقديراً لجهوده في الخدمة العامة والتميز في الأعمال عام ٢٠٠٧.

أعضاء مجلس الإدارة

عطوفة السيد رمزي نزهة
مراقب عام الشركات – وزارة الصناعة والتجارة

في مطلع شهر تموز للعام ٢٠١٦، صدرت الارادة الملكية السامية بتعيين السيد رمزي نزهة مراقباً عاماً للشركات، وقبل ذلك عمل مستشارا وخبيرا في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مع عدد من المنظمات الدولية منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. خلال الفترة من شهر تشرين الاول من العام ٢٠١٠ وحتى شهر شباط ٢٠١٥، تم اختيار السيد نزهة ليكون عضواً في مجلس هيئة مكافحة الفساد بعد تقاعده برتبة عقيد قاض عسكري من القوات المسلحة الأردنية ومن ثم كمدعي عام في محكمة أمن الدولة وانتقل بعدها إلى دائرة التشريع والاستشارات والعقود حيث شارك في إعداد مسودات عدد من القوانين مثل قانون الجرائم الإقتصادية الأردني. وفي بدايات العام ٢٠١٠ تم انتداب السيد نزهة إلى مكتب رئيس الوزراء آن ذاك.

مثل نزهة الاردن في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية، ونشر عدد من المقالات الصحفية المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وتم تكليفه بالمشاركة في مراجعة مدى موائمة كل من دولتي العراق والبحرين مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وترأس فريق الإعلام المجتمعي لدى هيئة مكافحة الفساد، كما كان يعمل كضابط اتصال ما بين الهيئة وكل من مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة، منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، كما تم تعيينه ضابط ارتباط ما بين الأردن والشرطة الدولية (الإنتربول) ومبادرة استرداد الاموال المنهوبة. وتم تكليفه بتشكيل ورئاسة الفريق الوطني المعني بالوقاية من الفساد.

يحمل السيد نزهة درجة البكالوريوس في القانون من الجامعة الأردنية، إضافة إلى درجة الدبلوم العالي في القانون من المعهد القضائي الأردني، ودرجة الماجستير في القانون من مدرسة القضاء العسكري في ولاية فيرجينيا. الولايات المتحدة الامريكية، وحاصل على العديد من الأوسمة والشارات.

عطوفة السيد معتز ابراهيم بربور
مدير عام مؤسسة ضمان الودائع

باشر عطوفة السيد معتز ابراهيم بربور عمله مديراً عاماً لمؤسسة ضمان الودائع اعتباراً من السادس من شهر حزيران للعام ٢٠١٦، ويذكر بأن السيد بربور سبق وعمل لدى البنك المركزي الأردني وقد تبوأ عدة مناصب كان آخرها مستشارا لمكتب معالي محافظ البنك المركزي الأردني.

لدى السيد بربور خبرة واسعة في العمل المصرفي من خلال عمله في البنك المركزي وعضويته في عدة لجان فنية متخصصة منها لجنة الإستثمار ولجنة عمليات السوق المفتوحة والدين العام ولجنة التسليف، كما عمل محاضرا في المواضيع المتخصصة بالإستثمار والتعامل بالعملات الأجنبية وتمويل التجارة الدولية، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التي عقدت من قبل مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك مركزية.

شارك السيد بربور كعضو في اللجان التي أنجزت إصدارات سندات اليوروبوند خلال العامين الماضيين، وشغل عدة مناصب وعضويات منها عضو مجلس إدارة الشركة الأردنية لضمان القروض والشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، ونائبا لرئيس جمعية المتداولين في الأسواق المالية، وعلى المستوى الإقليمي كان السيد بربور عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية/ بيروت.

يحمل السيد معتز ابراهيم بربور درجة البكالوريويس في المحاسبة ودبلوم في الدراسات المصرفية.

عطوفة السيد صالح يعقوب التايه
رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية

يشغل عطوفة السيد صالح التايه حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة الحكمة للخدمات المالية. كما شغل السيد صالح التايه عدة مناصب في البنك المركزي الأردني كان آخرها نائباً لمحافظ البنك المركزي الأردني في العام ٢٠٠٠ ولمدة أربع سنوات.

وقد عمل في البنك المركزي الأردني في العام ١٩٧١ في دائرة الخدمات المصرفية الخارجية وأصبح رئيساً للدائرة في العام ١٩٩٢ وعين مديراً تنفيذياً لدائرة عمليات السوق المفتوحة في العام ١٩٩٦ والتي قام بتأسيسها.

وقد تم انتدابه وإعارته خلال فترة خدمته في البنك المركزي الأردني للعمل لدى العديد من المؤسسات المحلية والخارجية، فعلى المستوى المحلي تم تعيينه نائباً لعميد معهد الدراسات المصرفية حيث قام بتأسيس قسم الدراسات المصرفية الإسلامية وقام بتدريس مواضيع عدة متخصصة بالصيرفة الإسلامية لدى المعهد، وانتدابه للعمل كمستشار لدى بنك الإسكان في دائرة العمليات المصرفية الخارجية، وهيئة الأوراق المالية الأردنية /مركز إيداع الأوراق المالية. أما على المستوى الخارجي فقد عمل مديراً لمحفظة الأوراق المالية ومستشار استثمار لدى البنك المركزي في دولة الإمارات العربية المتحدة/إمارة أبو ظبي ومستشار مقيم لصندوق النقد الدولي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

حصل السيد صالح التايه على درجة الماجستير في الإقتصاد والعلوم المالية من جامعة السوربون/ باريس في العام ١٩٧٧، ودرجة البكالوريوس في الإقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية في العام ١٩٧٠.

سعادة السيد عيسى حيدر مراد
عضو مجلس الأعيان السابع والعشرين
رئيس غرفة تجارة عمان
عضو مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن
عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البريطانية

صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين سعادة السيد عيسى حيدر مراد في مجلس الأعيان السابع والعشرين بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٦، ويشغل السيد مراد منصب رئيس غرفة تجارة عمان إلى جانب عدة مناصب من أهمها: عضو مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن ومجلس إدارة الغرفة التجارية العربية البريطانية وعضو مجلس إدارة البنك الإسلامي والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

كما وأن السيد مراد عضو مجلس إدارة وشريك في مجموعة حيدر مراد وأولاده للاستثمار وشركة الواثق لتجارة الإتصالات والشركة القيادية للتسويق (ليدرز سنتر) وشركة حلول الطاقة النظيفة (CEC).

إضافة إلى ذلك، يشغل السيد عيسى حيدر مراد حاليا عضوية مجلس إدارة صندوق التنمية والتشغيل ومجلس جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا كما وأنه عضو في جمعية رجال الأعمال الأردنيين.

السيد عيسى حيدر مراد حاصل على وسام النجمة الإيطالية (لقب فارس) تم منحه من فخامة الرئيس الإيطالي بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٥، وحصل على درجة البكالوريوس في الإقتصاد – إدارة الأعمال والمحاسبة من الجامعة الأردنية في العام ١٩٨٥.

الهيكل التنظيمي

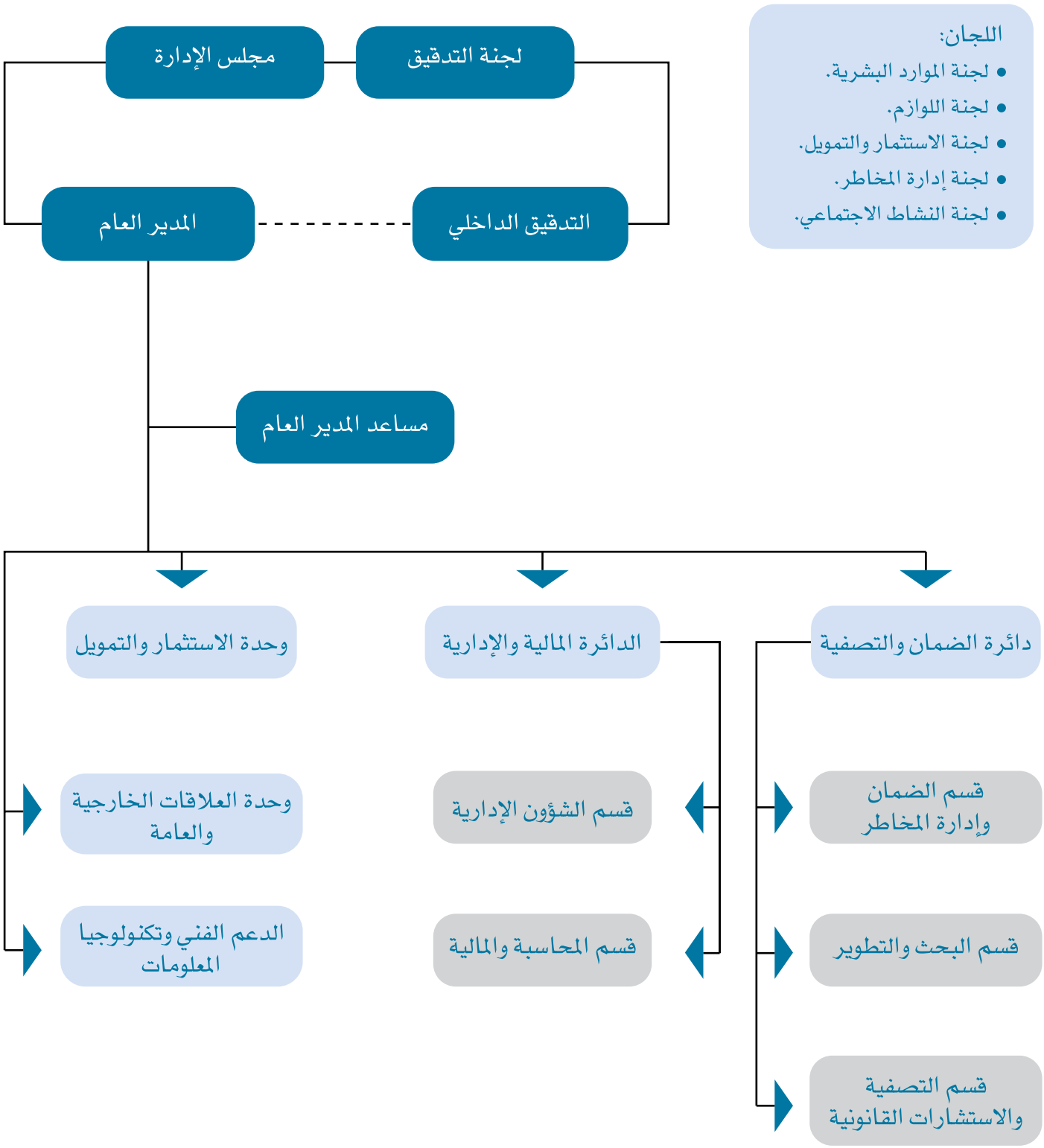

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

البنوك الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٦	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٦ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٦ (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي	١٩٣٠	٧٤	٩٥٦١,٧	٤٢٦٧,٤
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٣	١٢٩	٦٩٦٧,٢	٣٨٥٢,٠
بنك الاتحاد	١٩٧٨	٤١	٢٦٣٧,٦	١١٨٨,٠
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٦	٦١	٢٦٤٢,٩	١١٩٧,٥
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٥	٥٦	٢٦٢٦,٩	١٥١٨,٦
بنك الأردن	١٩٦٠	٨٣	٢٠٦٠,٩	٩٦٠,٦
بنك المال الأردني	١٩٩٥	١٢	١٨٨٢,٣	٨١٣,٦
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٨٨	٢٠٣٩,٨	٨٣٧,٠
بنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن	١٩٩٠	٢٧	١١٢٥,١	٥٠١,١
البنك التجاري الأردني	١٩٧٧	٣٠	١٢٠٥,٩	٦٦٤,٩
بنك سوسيته جنرال-الأردن	١٩٦٥	١٧	١٣٢٥,٥	٨٧٥,٠
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٢	١٦٩١,٠	٥٩١,٦
البنك الاستثماري	١٩٨٢	١٢	٨٧٧,٨	٤٧٢,٣
فروع البنوك الأجنبية				
بنك عودة ش. م .ل-فروع الأردن	٢٠٠٤	١٦	٨٦٢,٣	٤٢٠,٧
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	٢٠٠٣	١٤	٧٩٨,٧	٤٩٧,٠
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	١٥	٣٥٢,٠	١٨٤,٦
بنك ستاندرد تشارترد	٢٠٠٢	٦	٤١٢,٠	١١٨,٩
بنك أبو ظبي الوطني	٢٠٠٩	٢	٣٥٦,٦	١٤٨,٨
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٣٧٥,٧	١٣٥,٢
بنك الكويت الوطني	٢٠٠٣	٣	٢٨٧,٠	٦٧,٥
مصرف الرافدين	١٩٦٣	٢	١٣٣,٩	٠,٣٣

البنوك الأعضاء وغير الأعضاء

البنوك غير الأعضاء	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة في نهاية العام ٢٠١٦	إجمالي الموجودات في نهاية العام ٢٠١٦ (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني) في نهاية العام ٢٠١٦
البنوك الأردنية				
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٨	٩٧	٤١٦٦,٧	٣٢٢٤,٣
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	٤١	٢٠٣٨,٠	١٤٨٨,٥
بنك صفوة الإسلامي	٢٠٠٨	٢٤	٩٧٢,٨	٦٩٠,٣
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠٠٩	٧	٥٢١,١	٢٧٢,٠

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- **البنوك الأعضاء:**
جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة والبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة. ويبين الجدول في الصفحة (٢١) أسماء البنوك الأعضاء في المؤسسة حالياً.

- **سقف الضمان:**
الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك عضو يصدر قرار بتصفيته وبما لا يزيد عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة لأحكام القانون:**
الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- **الودائع المضمونة كلياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع المضمونة جزئياً:**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني).

- **الودائع الخاضعة للتعويض الفوري (البوليصة):**
الودائع الخاضعة لأحكام القانون وبما لا يتجاوز ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف دينار أردني) لكل مودع، والتي تستحق الأداء لكافة المودعين في حالة التصفية.

- **المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة:**
مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدأ أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) وتم مراجعتها بشكل نهائي من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمنتدى الأوروبي لضامني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية (EC) ومعهد الاستقرار المالي (FSB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

- **الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):**
هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر أيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة حالياً (٨٣) عضواً من ضمنها الأردن و(١٠) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٤) شريكاً.

نبذة عامة عن المؤسسة

نبذة عامة عن المؤسسة

رؤيتنـــا :

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسالتنـــا :

حماية المودعين لدى البنوك وتشجيع الادخار والمساهمة في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة :

الانتماء : الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

النزاهة : الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.

التميز : تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.

روح الفريق : توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

التدريب والتعلم المستمر : الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا :

- تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين.
- المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.
- إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.
- المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.
- توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

نبذة عامة عن المؤسسة

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيسيتين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي.

تمول المؤسسة بشكل رئيسي من خلال رسوم الاشتراك السنوية المحصلة من البنوك الأعضاء ومن عوائد أنشطتها الاستثمارية، كما ويجوز للمؤسسة الاقتراض إما مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أداءها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية – خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك– وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع وتعويض المودعين:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان (التعويض) للمودعين في حال تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تصبح ملزمة بدفع مبلغ الضمان من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء الى الخزينة ودافعي الضرائب.

يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم المودع لمطالبته.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة بما فيها البنوك غير الأعضاء. حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية، كما لها كمصفٍ للبنوك صلاحية إجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة الوديعة التي يستحق عنها المودع مبلغ الضمان مستحق الأداء.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفٍّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

حتى تتمكن المؤسسة من الاضطلاع بمهامها القانونية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، فإنه يتوجب عليها تكوين احتياطيات بنسبة قانونية محددة على أساس ٣٪ من مجموع

الودائع الخاضعة لأحكام قانونها، وتتشكل هذه الاحتياطيات من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات وأي عوائد أخرى بعد طرح كافة المصاريف منها. وتقوم المؤسسة بتبني خطة متكاملة مقرّة من قبل مجلس الإدارة مستهدفةً الوصول إلى هذه النسبة ضمن إطار زمني متوازن. وتستثمر المؤسسة أموالها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو السندات المضمونة من قبلها وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

ومن منطلق تمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك بالصورة المطلوبة قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة ووفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

السمات الرئيسة لنظام ضمان الودائع في الأردن:

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة، واختيارية للبنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة.

يبلغ عدد البنوك الأعضاء في نهاية العام ٢٠١٦ (٢١) بنكاً منها (١٣) بنكاً أردنياً.

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

نطاق التغطية:

- **الودائع المضمونة:**

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.
- حسابات الودائع المشتركة العائدة لأكثر من شخص.

- **الودائع غير المضمونة:**

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

• **العملة المضمونة:**

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط. ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي اخضاعها لأحكام هذا القانون.

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف دينار) ٥,٧ أمثال متوسط الوديعة لدى الجهاز المصرفي.

رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك العضو رسم اشتراك سنوي بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه. كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

الحاكمية المؤسسية :

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم والمبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقتضي أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

يقتضي المبدأ الثالث (الحاكمية) من المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان الودائع الفعالة أن يتمتع ضامن الودائع بالاستقلال المالي والإداري والمسؤولية والشفافية وعلى نحو يبعده إلى أقصى درجة ممكنة عن التأثيرات السياسية والتأثيرات المرتبطة بالقطاع المالي.

ومن أهم محاور الحاكمية المؤسسية في المؤسسة ما يلي:

أولا: الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسية لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من انشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعين على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ثانياً: الأهداف الإستراتيجية:

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية ينبثق من منظومة الأهداف الوطنية والأهداف المؤسسية المتمثلة برسالة المؤسسة وتطلعها إلى تحقيق رؤيتها وتعزيز قدرة المؤسسة على انجاز مهامها بكفاءة وفعالية، حيث سعت المؤسسة لتبني خطة إستراتيجية متكاملة ضمن أولوياتها، وذلك بعد تقييم مجموعة من البدائل الإستراتيجية في سبيل تعزيز نقاط القوة واحتواء نقاط الضعف في ضوء الفرص والتحديات المحيطة.
كما أعدت المؤسسة برنامجاً مالياً متوسط الأجل يهدف إلى ترجمة الخطة الإستراتيجية ويتبنى مجموعة من المؤشرات الاسترشادية ومعايير تقييم الأداء المؤسسي خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية تامة للغالبية العظمى من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحماية المودعين ضمن إطار زمني متوازن.

ثالثاً: إدارة المؤسسة (مجلس الإدارة والجهاز الإداري والتنفيذي):

١- مجلس الإدارة:

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم المدير العام على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية. بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت

اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

٢- الجهاز الإداري والتنفيذي:

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة من الدوائر والوحدات التالية:-

١. دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

٢. الدائرة المالية والإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة والمعدات وصيانتها وتنفيذ الإجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الإدارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

٣. وحدة الاستثمار والتمويل:

تتولى الوحدة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة التمويل لتسديد الالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها.

٤. وحدة العلاقات الخارجية والعامة:

تتولى الوحدة إدارة العلاقات الخارجية والدولية للمؤسسة وعضويتها في اللجان الإقليمية والخارجية، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

٥. التدقيق الداخلي:

يرتبط نشاط التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة ويتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة ورفع التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

٦. الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات:

يتولى نشاط الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الحاسوب الخاصة بالمؤسسة، تنفيذ أعمال الصيانة لأجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل والبرمجيات، إعداد وتنفيذ إجراءات الأمن والحماية الخاصة بالأجهزة والبرامج والبيانات، إدارة الأنظمة الخاصة بالمبنى وملحقاته.

كما يتم تشكيل لجان داخلية إما دائمة أو مؤقتة لتدارس مختلف نواحي أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها وتقديم التوصيات اللازمة، ومن أهم هذه اللجان لجنة إدارة المخاطر التي من مهامها تعريف المخاطر وتحديد مصادرها وانعكاساتها على المؤسسة ومركزها المالي، واقتراح السياسات والإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر في المؤسسة وتطويرها بشكل مستمر، بالإضافة إلى التأكد من أن أهداف المؤسسة الإستراتيجية والتشغيلية يتم تحقيقها وضمن مستويات المخاطر المقبولة.

رابعاً: الإفصاح والشفافية:

تحتفظ المؤسسة بموجب القانون بسجلات وحسابات منظمة وفق الأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويتم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المؤسسة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتشمل مسؤولية التصميم والتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلي لغرض إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ويتم تدقيقها من قبل مدقق خارجي للبيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، بالإضافة لذلك تخضع المؤسسة لرقابة ديوان المحاسبة. ويتم نشر الحسابات الختامية السنوية بعد موافقة مجلس الإدارة في الصحف المحلية اليومية (صحيفتين على الأقل) وعلى الموقع الإلكتروني، وضمن التقرير السنوي للمؤسسة الذي يعتبر أداة رئيسة شاملة للتعريف بنظام ضمان الودائع في المملكة وإنجازات المؤسسة السنوية وأهم مؤشرات الودائع لدى الجهاز المصرفي والبنوك الأعضاء وتطور احتياطيات المؤسسة وسياسة استثماراتها والعوائد المتحققة عليها.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

سجل إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني بالدينار الأردني والعملات الأجنبية خلال العام ٢٠١٦ ارتفاعاً طفيفاً حيث وصل إلى ما مقداره ٣٢٩١٢,٦ مليون دينار مقابل ٣٢٦١٣,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ٢٩٩,٣ مليون دينار ونسبتها ٠,٩٪. علماً بأن معدل النمو السنوي لهذه الودائع للسنوات العشر الأخيرة يبلغ ٨,٥٪ بالمتوسط. وشكّل إجمالي الودائع بالدينار الأردني ما مقداره ٢٥٩٨٠,٨ مليون دينار أو ما نسبته ٧٨,٩٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي، في حين بلغت الودائع بالعملات الأجنبية ما مقداره ٦٩٣١,٨ مليون دينار أو ما نسبته ٢١,١٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٦. وبمقارنة هذه النسب بمستواها في نهاية عام ٢٠١٥، يلاحظ أن نسبة الودائع بالدينار كانت عند مستوى ٧٩,٨٪ بالمقارنة مع ٢٠,٢٪ للودائع بالعملة الأجنبية.

التطوّر التاريخي للودائع في الجهاز المصرفي الأردني للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٦

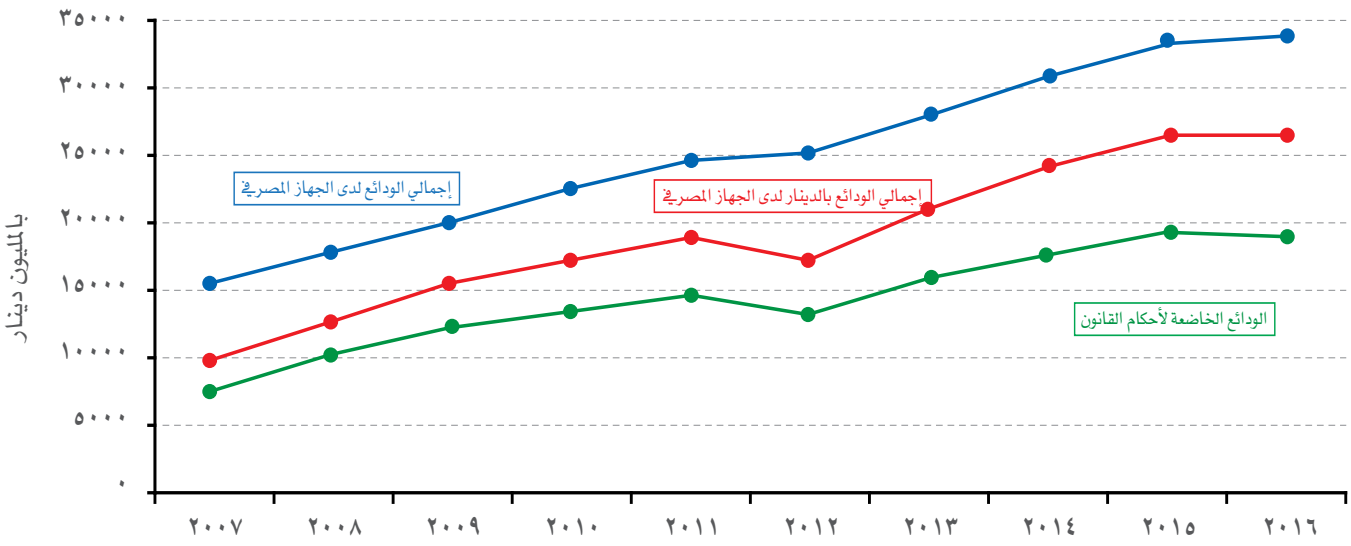

شكّلت الودائع بالدينار الأردني ما نسبته ٧٨,٩٪ من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٦.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي

السنة	٢٠١٥ (بالمليون دينار)	٢٠١٦ (بالمليون دينار)
إجمالي الودائع بالدينار والعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي	٣٢٦١٣,٤	٣٢٩١٢,٦
الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي	٢٦٠٢٩,٤	٢٥٩٨٠,٨
الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي	٦٥٨٤,٠	٦٩٣١,٨

الودائع بالدينار الأردني:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٢٥٩٨٠,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٢٦٠٢٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، أي بانخفاض مقداره ٤٨,٦ مليون دينار ونسبته ٠,٢٪. وتوزعت هذه الودائع ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ١٧٥٠٥,٢ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٧,٤٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ٧٤٨٢,٧ مليون دينار وما نسبته ٢٨,٨٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٩٩٢,٩ مليون دينار وما نسبته ٣,٨٪.

توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي على القطاعات المختلفة ونسب نموها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٥	١٦٧٣٠	٦٢٢٦	٨٠٣٣	٧٣٧٥٠	١٢٦٧	٣٥٦٨٥٢
٢٠١٦	١٧٥٠٥	٦١٠٤	٧٤٨٣	٧٦٣٩٠	٩٩٣	٢٦٢٩٤٢
نسبة النمو	٤,٦٪	-٢,٠٪	-٦,٩٪	٣,٦٪	-٢١,٦٪	-٢٦,٣٪

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

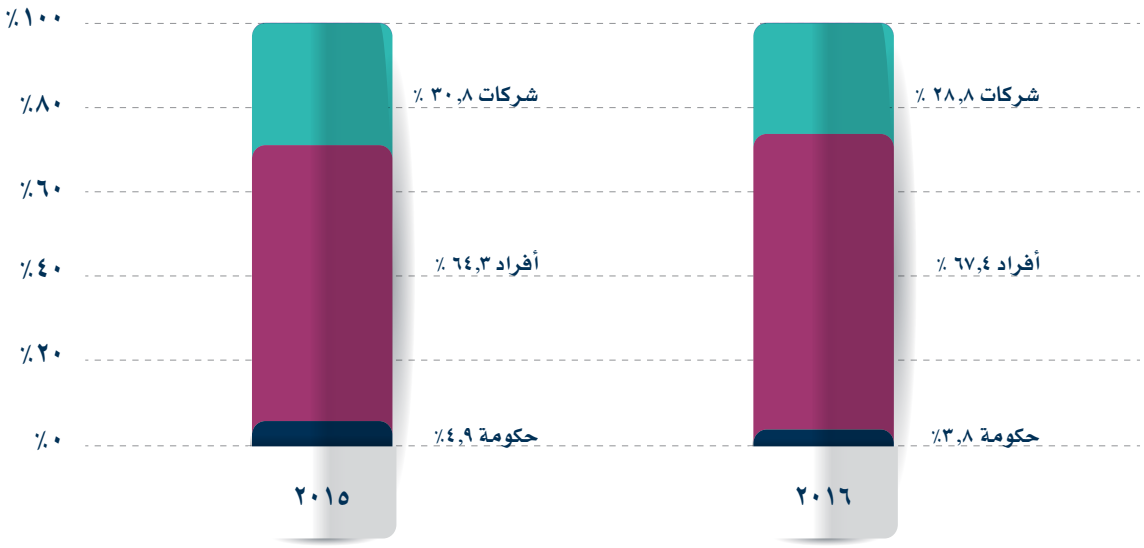

شكّلت الودائع بالدينار الأردني والمملوكة من قبل الأفراد ما نسبته ٦٧,٤٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية العام ٢٠١٦.

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك "التي تسري عليها أحكام القانون":

انخفض إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء[1] في نهاية عام ٢٠١٦ لتبلغ حوالي ٢٠٢٠٣,٢ مليون دينار، مقابل ٢٠٦٧٦,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، أي بمعدل انخفاض بلغ ٢,٣٪، حيث شكّلت ما نسبته ٧٧,٨٪ من إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي في نهاية عام ٢٠١٦. يذكر أن هذه الودائع تعود لحوالي ١٨٢١,٢ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ١١٠٩٤,٠ دينار مقارنة بـ١٧٢٦,٣ ألف مودع ومتوسط وديعة قيمته ١١٩٧٧,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٥.

١- جميع البنوك العاملة في المملكة باستثناء البنوك الإسلامية حيث لم يقرر أي منها الانضمام إلى مؤسسة ضمان الودائع حتى نهاية عام ٢٠١٦.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

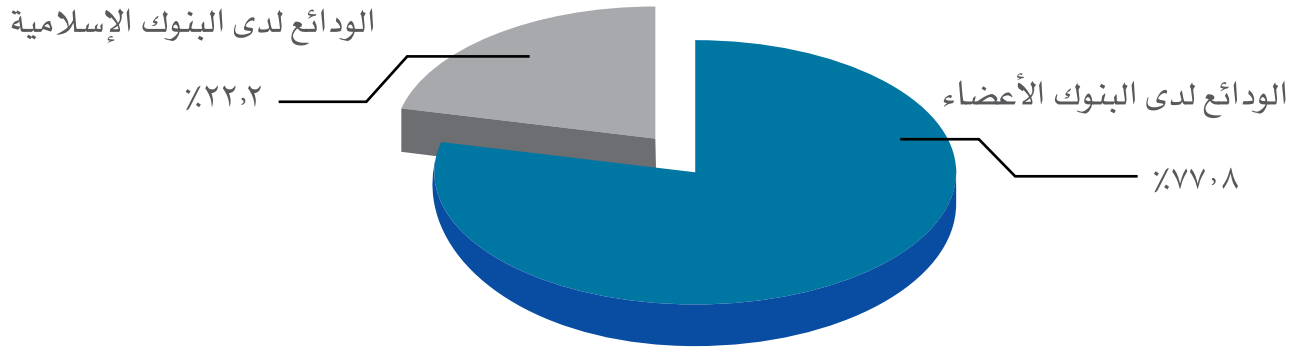

إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ٢٥٩٨٠,٨ مليون دينار

الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

بلغت ودائع العملاء الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة – والتي تمثل الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود سقف التسهيلات الممنوحة بضمانها – حوالي ١٩٣١٢,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ١٩٤٨٩,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وبنسبة انخفاض بلغت ٠,٩٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٥,٦٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود لحوالي ١٨١٧,٦ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ١٠٦٢٥ ديناراً لعام ٢٠١٦ مقارنة بـ١٧٢٢,٩ ألف مودع ومتوسط وديعة بلغ ١١٣١٢ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٥.

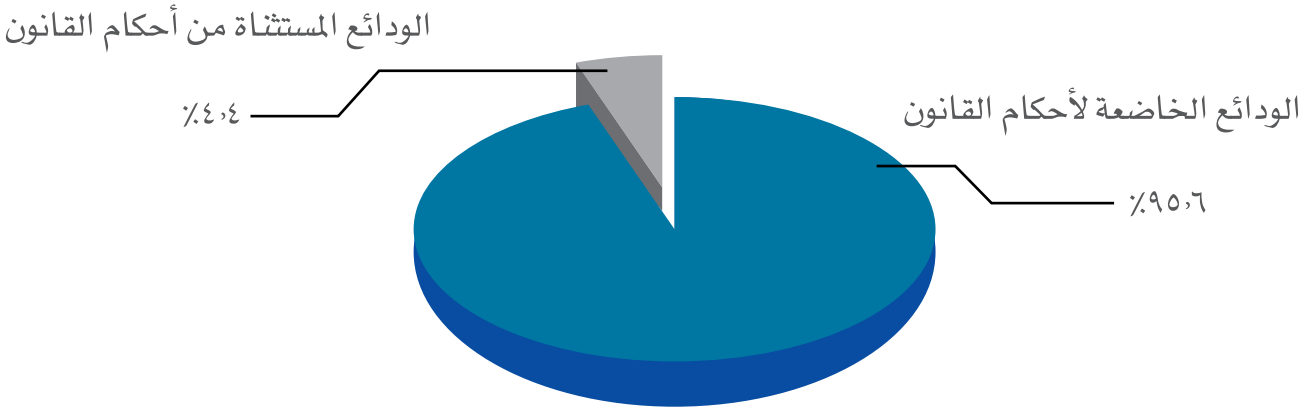

الودائع لدى البنوك الأعضاء ٢٠٢٠٣,٢ مليون دينار

شكّلت الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما نسبته ٩٥,٦٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى البنوك (التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة).

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة بالكامل:

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار– ما نسبته ٢٤,٤٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٦، حيث بلغت ما مقداره ٤٧٠٣,٣ مليون دينار، تعود لحوالي ١٧٦٥,٧ ألف مودع وبمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٤,٠ ديناراً مقارنة بـ٤٤٦١,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ تعود لحوالي ١٦٧٤,٢ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٢٦٦٥,٠ ديناراً، وقد بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ٩٧,١٪.

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل حوالي ٩٧,١٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٦.

شكّلت الودائع المضمونة بالكامل ما نسبته ٢٤,٤٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٦.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٤٦٠٩,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بـ١٥٠٢٨,٤مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥. تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٥,٦٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠١٦. وتعود هذه الودائع لحوالي ٥١,٩ ألف مودع يشكّلون ما نسبته ٢,٩٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون، بمتوسط وديعة بلغ ٢٨١٣٧٨,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بـ٤٨,٧ ألف مودع بمتوسط وديعة بلغ ٣٠٨٥٢١,٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٥.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم جزئياً حوالي ٢,٩٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٦.

شكّلت الودائع المضمونة جزئياً ما نسبته ٧٥,٦٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية العام ٢٠١٦.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء:

أما عن توزيع الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك الأعضاء، فقد استحوذت أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع على ما يقارب ثلثي الودائع بالدينار الأردني وهي: البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردني، البنك الأردني الكويتي وبنك الاتحاد ووفق النسب التالية على الترتيب: ٢٢,١٪، ١٩,٩٪، ٧,٩٪، ٦,٢٪ و ٦,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٦.

تركّز الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى أكبر خمسة بنوك أعضاء
كما هي في نهاية العام ٢٠١٦

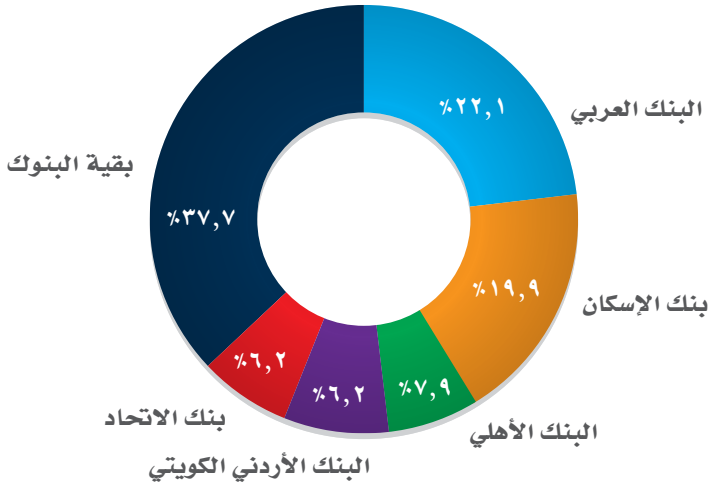

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠١٦ العمل على بناء وتعزيز احتياطياتها، حيث ارتفع إجمالي احتياطيات المؤسسة من ٥٣٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٦١٢,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، أو ما نسبته ٣,١٧٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

أهم مؤشرات ودائع العملاء والمودعين بالدينار في البنوك الأعضاء للفترة من كانون أول ٢٠٠٧ إلى كانون أول ٢٠١٦

البند / نهاية الفترة	كانون الأول ٠٧	كانون الأول ٠٨	كانون الأول ٠٩	كانون الأول ١٠	كانون الأول ١١	كانون الأول ١٢	كانون الأول ١٣	كانون الأول ١٤	كانون الأول ١٥	كانون الأول ١٦	نسبة النمو
إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء (مليون دينار)	٩٠٨١,٣	١١٥٤٢,٣	١٣٥٥٢,٦	١٤٧١٥,٢	١٥٦٨٠,٥	١٤٣٠٤,٤	١٦٩٨٢,١	١٩٣٠٧,٨	٢٠٦٧٦,٠	٢٠٢٠٣,٢	-٢,٣٪
إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء (ألف مودع)	١٦٢٤,٧	١٦٨١,٨	١٦٨٤,٠	١٦٩١,١	١٧٠٧,٠	١٦٨٧,٠	١٧٣٣,٨	١٦٩٢,١	١٧٢٦,٣	١٨٢١,٢	٥,٥٪
متوسط الوديعة لإجمالي العملاء لدى البنوك الأعضاء (دينار)	٥٥٨٩,٤	٦٨٦٣,٢	٨٠٤٨,٠	٨٧٠٢,٠	٩١٨٦,٠	٨٤٧٩,٠	٩٧٩٥,٠	١١٤١٠,٥	١١٩٧٦,٩	١١٠٩٣,٦	-٧,٤٪
إجمالي ودائع العملاء الخاضعة لأحكام القانون (مليون دينار)	٨٥٨٤,١	١١٠١٧,٢	١٢٨٢٣,٦	١٤٠٩٨,١	١٥٠٩٩,٧	١٣٧٣٠,٠	١٦٣٢٤,٧	١٨٠١٨,١	١٩٤٨٩,٨	١٩٣١٢,٨	-٠,٩٪
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار)	٢٢٣٢,١	٢٤٥١,٤	٢٧٢٠,٨	٢٨٥٤,٦	٥٧٩٠,٤	٥٥٦٧,١	٦١٦١,٢	٦٥٤٣,٩	٦٨٩٦,٩	٧٢٩٩,٤	٥,٨٪
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي ودائع العملاء	٢٤,٦٪	٢١,٢٪	٢٠,١٪	١٩,٤٪	٣٦,٩٪	٣٨,٩٪	٣٦,٣٪	٣٣,٩٪	٣٣,٤٪	٣٦,١٪	٨,٣٪
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون	٢٦,٠٪	٢٢,٣٪	٢١,١٪	٢٠,٢٪	٣٨,٣٪	٤٠,٥٪	٣٧,٧٪	٣٦,٣٪	٣٥,٤٪	٣٧,٨٪	٦,٨٪
عدد العملاء الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون (ألف مودع)	١٦٢١,٦	١٦٧٨,٨	١٦٨١,٥	١٦٨٨,٦	١٧٠٤,٦	١٦٨٤,٣	١٧٣٠,٩	١٦٨٩,٥	١٧٢٢,٩	١٨١٧,٦	٥,٥٪
متوسط الوديعة للعملاء المضمونين (دينار)	٥٢٩٣,٧	٦٥٦٢,٤	٧٦٢٦,٠	٨٣٤٩,٠	٨٨٥٨,٢	٨١٥١,٦	٩٤٣١,٠	١٠٦٦٥,٠	١١٣١٢,٢	١٠٦٢٥,٤	-٦,١٪
ودائع العملاء المضمونة بالكامل (الودائع التي يقل رصيدها أو يساوي سقف الضمان) (مليون دينار)	١٢٨٣,٨	١٣٨٠,٧	١٤٨٠,٤	١٥٠٤,٩	٣٨٥٨,٧	٣٧٩١,٢	٤٠٧٥,٩	٤٢٨٣,٥	٤٤٦١,٤	٤٧٠٣,٣	٥,٤٪
عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (ألف مودع)	١٥٢٦,٧	١٥٧١,٨	١٥٥٧,٤	١٥٥٣,٦	١٦٦٦,٠	١٦٤٨,٨	١٦٨٩,٢	١٦٤٤,٣	١٦٧٤,٢	١٧٦٥,٧	٥,٥٪
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم بالكامل (دينار)	٨٤٠,٨	٨٧٨,٥	٩٥١,٠	٩٦٩,٠	٢٣١٦,٢	٢٢٩٩,٣	٢٤١٣,٠	٢٦٠٥,٢	٢٦٦٤,٨	٢٦٦٣,٧	-٠,٠٤٪
ودائع العملاء المضمونة جزئياً (الودائع التي يزيد رصيدها عن سقف الضمان) (مليون دينار)	٧٣٠٠,٤	٩٦٣٦,٥	١١٣٤٣,٢	١٢٥٩٣,٢	١١٢٤١,٠	٩٩٣٨,٩	١٢٢٤٨,٨	١٣٧٣٤,٥	١٥٠٢٨,٤	١٤٦٠٩,٤	-٢,٨٪
عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (ألف مودع)	٩٤,٨	١٠٧,١	١٢٤,٠	١٣٥,٠	٣٨,٦	٣٥,٥	٤١,٧	٤٥,٢	٤٨,٧	٥١,٩	٦,٦٪
متوسط الوديعة للعملاء المضمونة ودائعهم جزئياً (دينار)	٧٦٩٧٧,٠	٩٠٠٠٤,٠	٩١٤٤٨,٠	٩٣٣٠٣,٠	٢٩٠٩٦١,٠	٢٧٩٨٢٧,٠	٢٩٣٦٩٣,٠	٣٠٣٨٠٧,٣	٣٠٨٥٢١,٢	٢٨١٣٧٨,٢	-٨,٨٪
الودائع الخاضعة للتعويض والمقدّرة للودائع المضمونة جزئياً (مليون دينار)	٩٤٨,٤	١٠٧٠,٧	١٢٤٠,٤	١٣٤٩,٧	١٩٣١,٧	١٧٧٥,٩	٢٠٨٥,٣	٢٢٦٠,٤	٢٤٣٥,٦	٢٥٩٦,١	٦,٦٪
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	١٥,٠٪	١٢,٥٪	١١,٥٪	١٠,٧٪	٢٥,٦٪	٢٧,٦٪	٢٥,٠٪	٢٣,٨٪	٢٢,٩٪	٢٤,٤٪	٦,٤٪
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	٨٥,٠٪	٨٧,٥٪	٨٨,٥٪	٨٩,٣٪	٧٤,٤٪	٧٢,٤٪	٧٥,٠٪	٧٦,٢٪	٧٧,١٪	٧٥,٦٪	-١,٩٪
نسبة الودائع الخاضعة للتعويض للودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي الودائع المضمونة جزئياً	١٣,٠٪	١١,٠٪	١٠,٩٪	١٠,٧٪	١٧,٢٪	١٧,٩٪	١٧,٠٪	١٦,٥٪	١٦,٢٪	١٧,٨٪	٩,٦٪
نسبة الودائع المضمونة بالكامل إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	١٤,١٪	١٢,٠٪	١٠,٩٪	١٠,٢٪	٢٤,٦٪	٢٦,٥٪	٢٤,٠٪	٢٢,٢٪	٢١,٦٪	٢٣,٣٪	٧,٩٪
نسبة الودائع المضمونة جزئياً إلى إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك الأعضاء	٨٠,٤٪	٨٣,٥٪	٨٣,٧٪	٨٥,٦٪	٧١,٧٪	٦٩,٥٪	٧٢,١٪	٧١,١٪	٧٢,٧٪	٧٢,٣٪	-٠,٥٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٩٤,٠٪	٩٣,٥٪	٩٢,٥٪	٩١,٩٪	٩٧,٦٪	٩٧,٧٪	٩٧,٤٪	٩٧,٢٪	٩٧,٠٪	٩٧,٠٪	٠,٠٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى إجمالي عدد العملاء لدى البنوك الأعضاء	٥,٨٪	٦,٤٪	٧,٤٪	٨,٠٪	٢,٣٪	٢,١٪	٢,٤٪	٢,٧٪	٢,٨٪	٢,٩٪	١,٠٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئياً	٩٤,٢٪	٩٣,٦٪	٩٢,٦٪	٩٢,٠٪	٩٧,٧٪	٩٧,٩٪	٩٧,٦٪	٩٧,٣٪	٩٧,٢٪	٩٧,١٪	-٠,٠٣٪
نسبة عدد العملاء المضمونة ودائعهم جزئياً إلى عدد العملاء المضمونة ودائعهم بالكامل وجزئياً	٥,٨٪	٦,٤٪	٧,٤٪	٨,٠٪	٢,٣٪	٢,١٪	٢,٤٪	٢,٧٪	٢,٨٪	٢,٩٪	١,٠٪
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنك	٢٤,٦٪	٢٥,٨٪	٢٤,٨٪	٢٤,٨٪	٢٥,٩٪	٢٣,٥٪	٢٣,١٪	٢١,٨٪	٢١,٥٪	٢٢,١٪	٢,٨٪
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر بنكين	٤٥,٧٪	٤٥,٣٪	٤٤,٨٪	٤٤,٨٪	٤٥,٢٪	٤٣,٧٪	٤٢,٧٪	٤١,٨٪	٤١,٧٪	٤٢,٠٪	٠,٨٪
نسبة تركز الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً لدى أكبر خمسة بنوك	٦٦,٧٪	٦٥,٦٪	٦٤,٦٪	٦٤,٦٪	٦٣,٩٪	٦٢,٨٪	٦١,٦٪	٦١,٩٪	٦٣,٢٪	٦٢,٣٪	-١,٥٪
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار)	١١٥,٢	١٤٥,٠	١٨٣,٩	٢٢٩,١	٢٧٨,٤	٣٣٤,٢	٣٩٣,٦	٤٦٣,١	٥٣٧,٢	٦١٢,٤	١٤,٠٪
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع المضمونة بالكامل وجزئياً	١,٣٪	١,٣٪	١,٤٪	١,٦٪	١,٨٪	٢,٤٪	٢,٤٪	٢,٦٪	٢,٨٪	٣,٢٪	١٥,١٪
نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض	٥,٢٪	٥,٩٪	٦,٨٪	٨,٠٪	٤,٨٪	٦,٠٪	٦,٤٪	٧,١٪	٧,٨٪	٨,٤٪	٧,٧٪

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[٢]:

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٦٩٣١,٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بحوالي ٦٥٨٤,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وبارتفاع بلغت نسبته ٥,٣٪. في حين ارتفع عدد المودعين بالعملات الأجنبية من ٢٤٣,٤ ألف مودع في نهاية عام ٢٠١٥ إلى نحو ٢٥٠,١ ألف مودع في نهاية العام ٢٠١٦. كما ارتفع متوسط حجم الوديعة بالعملات الأجنبية من ٢٧٠٤٩ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٥ إلى ٢٧٧٢٠ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٦.

التطوّر التاريخي للودائع بالعملات الأجنبية في الجهاز المصرفي الأردني خلال الأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٦

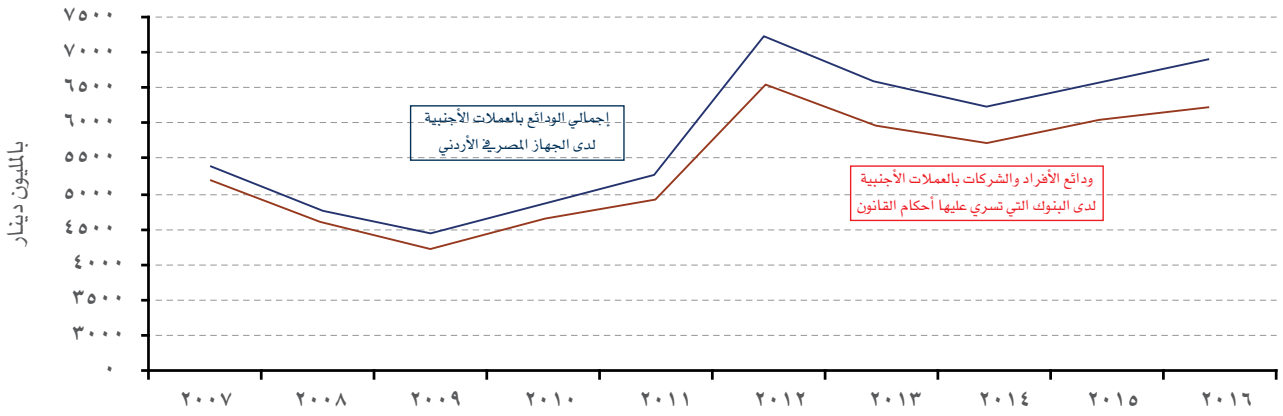

وقد توزعت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي على ودائع الأفراد بما يعادل ٤٧٥٨,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ مشكّلة ما نسبته ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمقدار ٢٠٣٦,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦ وبنسبة ٢٩,٤٪، وودائع الحكومة بمقدار ١٣٧,٤ مليون دينار وبنسبة ٢,٠٪.

بلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية المملوكة من قبل الأفراد حوالي ٦٨,٦٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي كما في نهاية العام ٢٠١٦.

٢- يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي الأردني على القطاعات المختلفة ونسب نموّها						
	الأفراد		الشركات		الحكومة	
	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالمليون دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)	مبلغ الودائع (بالألف دينار)	متوسط الوديعة (بالدينار)
٢٠١٥	٤٦٣٣,٩	٢١٣٦٤	١٩١٩,٦	٧٢٥٩٥	٣٠٥٥٧,٠	٤٤٢٨٥٤
٢٠١٦	٤٧٥٨,٥	٢١٤٠٢	٢٠٣٦,٠	٧٣٦٦٨	١٣٧٣٥٥,٠	١٥٦٠٨٥٢
نسبة النمو	٢,٧٪	٠,١٨٪	٦,١٪	١,٥٪	٣٤٩,٥٪	٢٥٢,٥٪

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

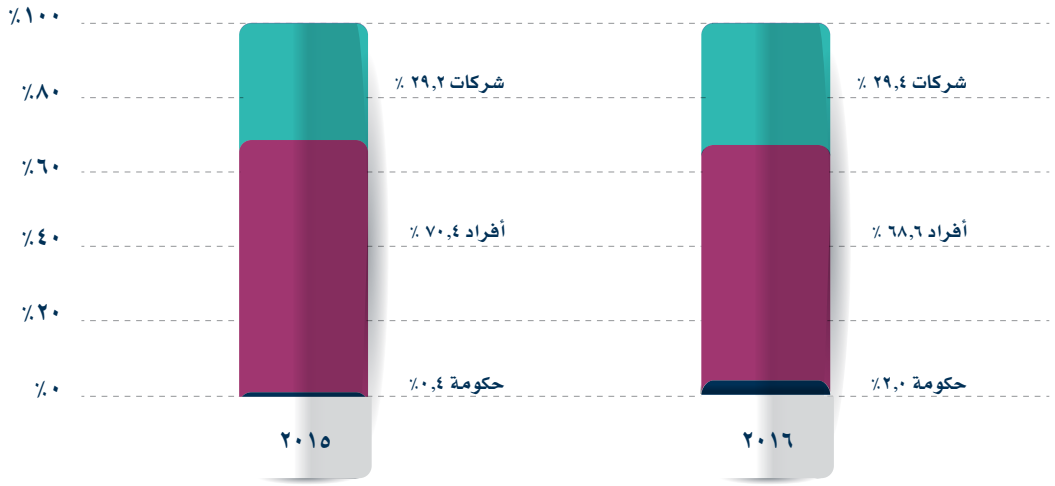

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك (التي تسري عليها أحكام القانون)، فقد بلغت ما يعادل ٦٣٧٦,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٦، مقارنة بـ ٦٠٨٣,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وبارتفاع بلغت نسبته ٤,٨٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٩٢,٠٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠١٦ حوالي ٢١١ ألف مودع بمتوسط وديعة يعادل ٣٠٢٢٤ ديناراً، مقابل ٢٠٥,٧ ألف مودع ومتوسط وديعة يعادل ٢٩٥٦٣ ديناراً في نهاية عام ٢٠١٥.

أما بالنسبة لنسب الاستحواذ لدى أكبر خمسة بنوك من حيث حجم الودائع بالعملات الأجنبية، فقد كان ترتيبها كالتالي: البنك العربي، بنك الإسكان، بنك الاتحاد، البنك الأردني الكويتي وبنك الاستثمار العربي، ووفق النسب التالية على الترتيب: ٣٢,٢٪، ١٥,٣٪، ٩,٠٪، ٦,٧٪ و٥,٢٪.

تطوّر الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تركّز الودائع بالعملات الأجنبية لدى أكبر خمسة بنوك تسري عليها أحكام قانون المؤسسة
كما هي في نهاية العام ٢٠١٦

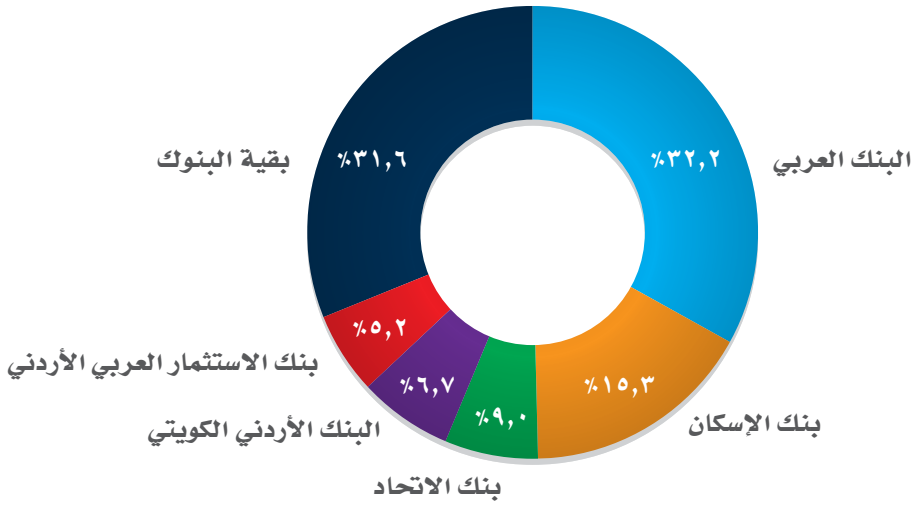

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

تمكنت المؤسسة خلال العام ٢٠١٦ من تحقيق النسبة القانونية المستهدفة لاحتياطاتها والبالغة ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانونها. وواصلت بناء هذه الاحتياطيات بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة. حيث بلغت هذه النسبة ٣,١٧٪ في نهاية العام ٢٠١٦.

تتكون مصادر تمويل المؤسسة الرئيسية من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في السندات الصادرة عن الحكومة الأردنية أو المضمونة من قبلها. وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات أخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

تواصل المؤسسة تعزيز احتياطياتها المالية التي تمكنها من الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته.

الأداء المالي للمؤسسة:

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٦ إلى حوالي ٦١٥,٧ مليون دينار مقارنة بـ ٥٤٠,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٥. وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,٣ مليون دينار ساهمت الحكومة بمبلغ مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٦ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٦١٢,٤ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠١٥ بنحو ٧٥,٢ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠١٦ ما مقداره ٤٩,٣ مليون دينار مقابل ٤٥,٨ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠١٥، بارتفاع تبلغ نسبته حوالي ٧,٦٪.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠١٦

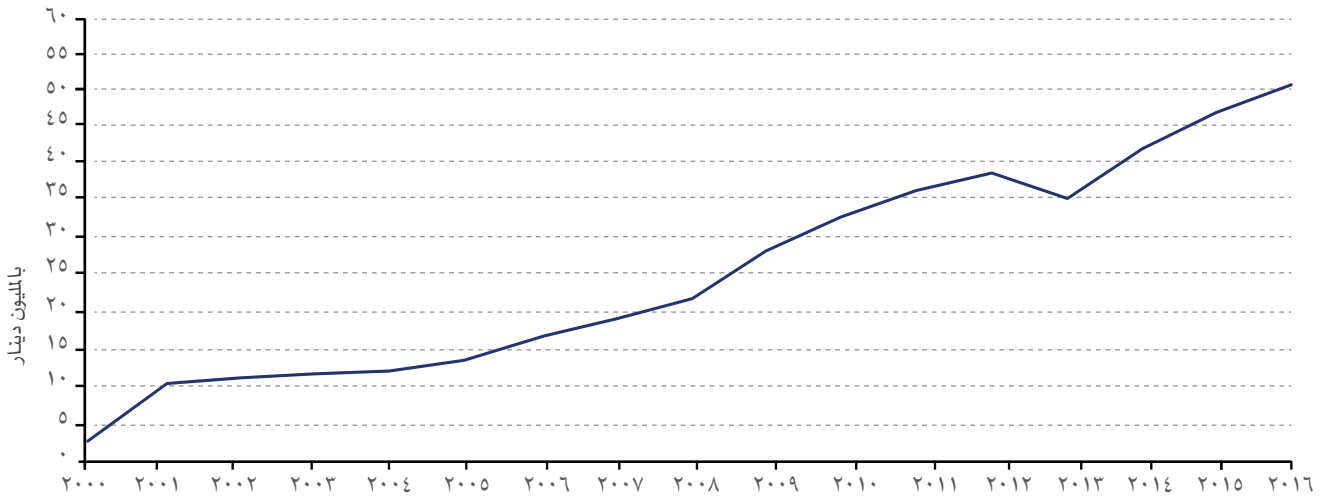

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠١٦ حوالي ٢٦ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٢٨,٢ مليون دينار خلال العام ٢٠١٥ وبانخفاض بلغت نسبته حوالي ٨,١ ٪.

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٤,٤٪ نهاية العام ٢٠١٦ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (٥/أ) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار:

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي٥٩٣ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بحوالي ٥٢٨ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وبزيادة مقدارها ٦٥ مليون دينار وبما نسبته ١٢,٣٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

- سندات حكومية بقيمة ٥٦٧,٣ مليون دينار وبنسبة ٩٥,٧٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- سندات مؤسسات عامة بقيمة ١٠,١ مليون دينار وبنسبة ١,٧ ٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
- أذونات حكومية بقيمة ١٥,٧ مليون دينار وبنسبة ٢,٦٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

الأداء المالي للمؤسسة
رأسمالها وتطوّر استثماراتها واحتياطياتها

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٥٩٣ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٦,٣٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠١٦.

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٦

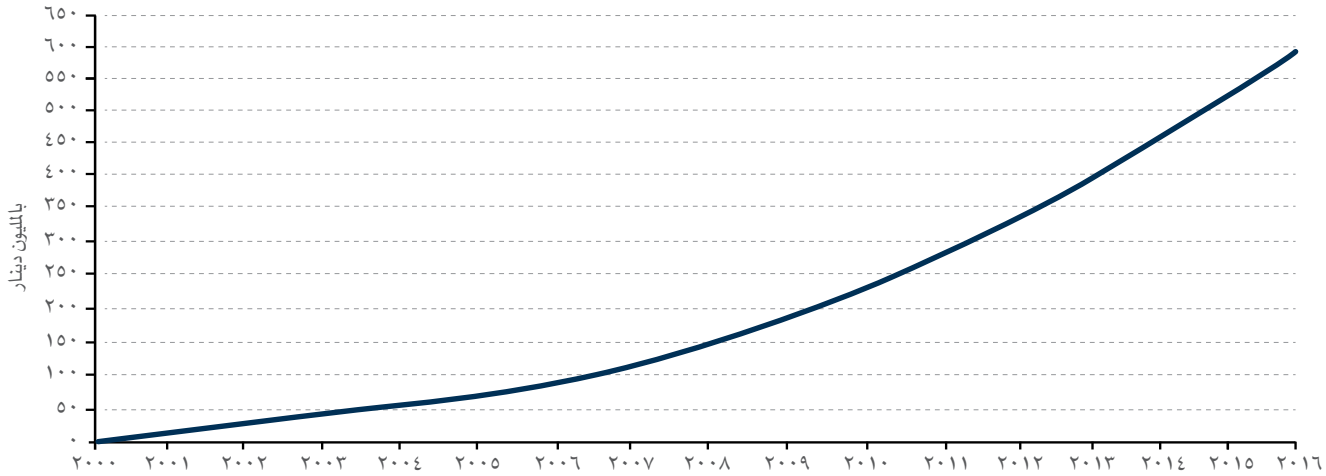

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠١٦ إيرادات بلغت حوالي ٢٧,١ مليون دينار مقارنة بحوالي ٢٩,٣ مليون دينار خلال العام ٢٠١٥ وبانخفاض بلغت نسبته حوالي ٧,٥٪ نتيجة تراجع أسعار الفائدة على أدوات الدين العام.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٦

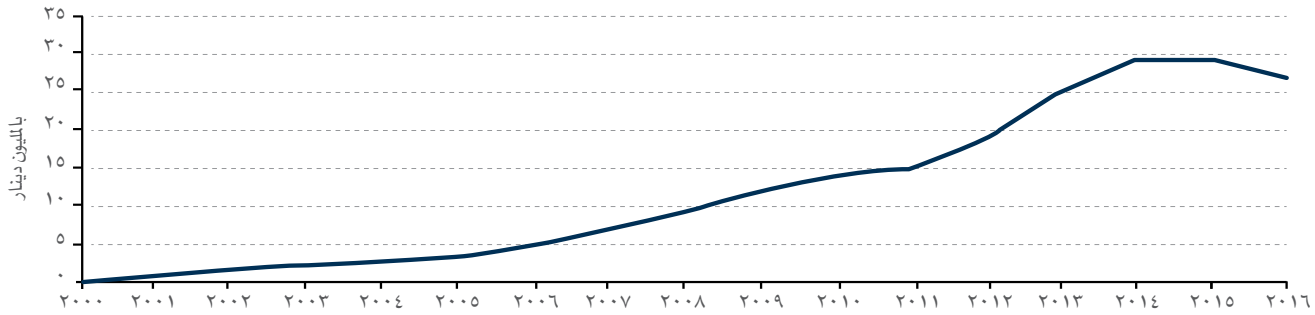

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٢٧,١ مليون دينار خلال العام ٢٠١٦.

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

انخفض معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بنسبة مقدارها ٠,٤٩٦ ٪ ليصبح ٤,٥٥٣ ٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقارنة بـ ٥,٠٤٩ ٪ في نهاية العام ٢٠١٥ وذلك بسبب تراجع اسعار الفائدة على أدوات الدين العام، كما ارتفع متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٢,٢٩٧٤ سنة في نهاية عام ٢٠١٦ مقابل ٢,١٧٠٧ سنة في نهاية عام ٢٠١٥.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٦

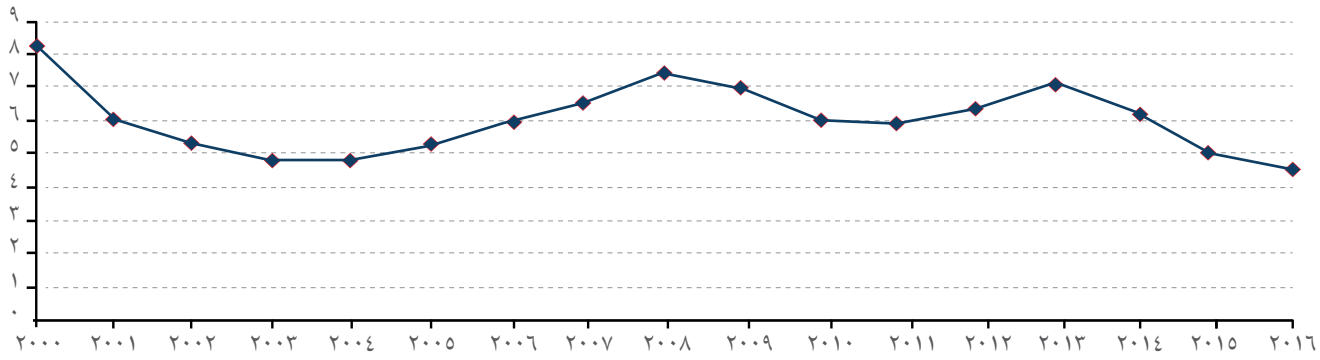

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠١٦ حوالي ١١٦ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة بلغت حوالي ١٤٢ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠١٦ مقارنة بـ ١١١ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠١٦

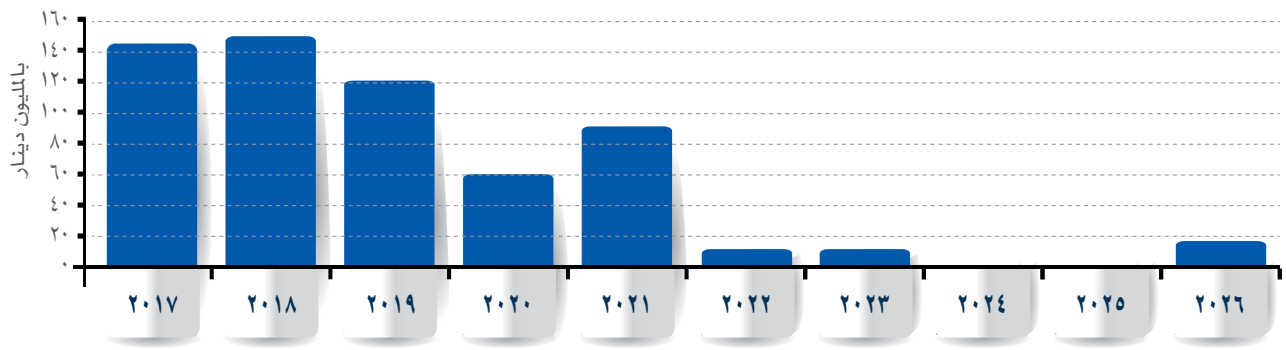

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام. فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ١٠,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٦.

الاحتياطيات:

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٦ إلى حوالي ٦١٢,٤ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٥٣٧,٢ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠١٥ وبنسبة ١٤٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٣,١٧٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ١٩٣١٢,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٦، وما نسبته ٨,٤٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٧٢٩٩,٤ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠١٦

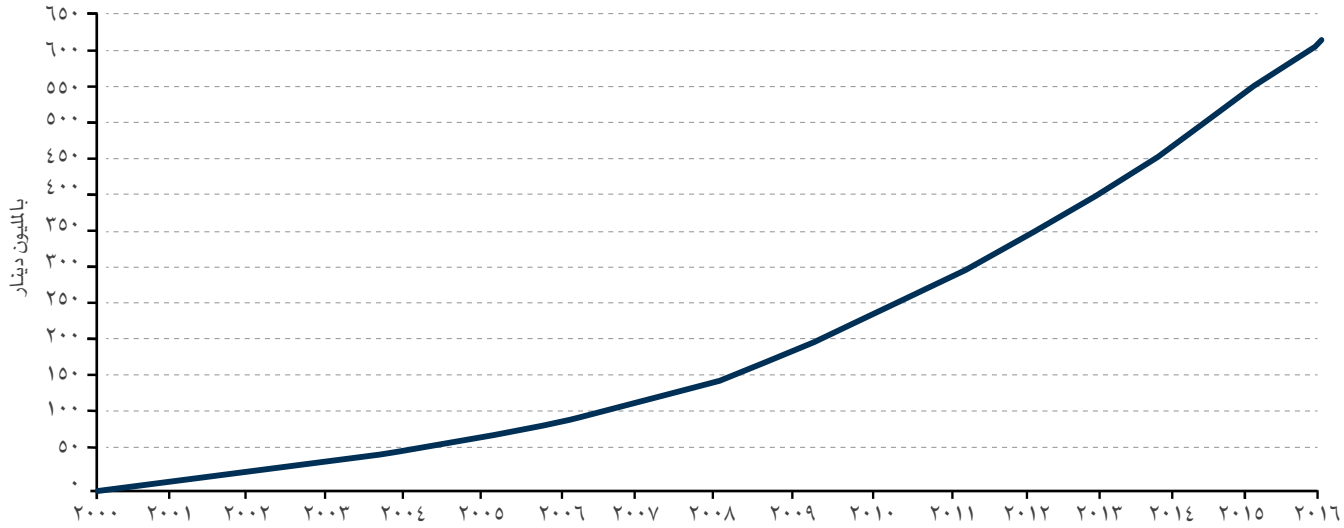

البرنامج المالي
ضمن الخطة الإستراتيجية للمؤسسة

البرنامج المالي:

واصلت المؤسسة متابعة وتحديث برنامجها المالي متوسط الأجل الذي يهدف الى متابعة وقياس الاداء المؤسسي ويمكن المؤسسة من توجيه ادارة انشطتها الاستثمارية بما يعزز قدرتها على القيام بمهامها ومسؤولياتها القانونية، وتوجيه مصادرها نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية والوطنية المتمثلة في تأمين الحماية التامة لأكبر عدد من المودعين وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات لحمايتهم ضمن إطار زمني متوازن، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي.

حيث تقوم المؤسسة سنوياً بمراجعة البرنامج بشكل شمولي وتحديث فرضياته في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد بشكل عام وعلى عمل المؤسسة بشكل خاص، حيث تتعلق أهم الفرضيات بالنمو السنوي للودائع، رسوم الاشتراك التي تحصلها المؤسسة سنوياً من البنوك الأعضاء ومستويات أسعار الفائدة المتوقعة على أدوات الدينار المختلفة.

و تتركز الغاية من البرنامج المالي في قراءة مخرجاته المتمثلة في مؤشرات القياس المتعلقة بمتابعة الأداء المؤسسي اضافة الى المؤشرات الاسترشادية وعلى النحو التالي:

- مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي: تمثل أداء المؤسسة الفعلي وتشمل متغيرات تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة و تؤثر في تحقيق مهامها مثل معدل العائد على استثمارات المؤسسة.
- المؤشرات الاسترشادية: لا تمثل اداء المؤسسة حيث انها تمثل مؤشرات لمتغيرات لا تقع ضمن سيطرة المؤسسة المباشرة لكنها تؤثر وبشكل فعال وأساسي في تحقيق مهامها مثل معدل نمو الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

يمكّن البرنامج المالي المؤسسة من توجيه إدارة أنشطتها الاستثمارية نحو تحقيق أهدافها الإستراتيجية بعيدة المدى.

مؤشرات متابعة الأداء المؤسسي:

١- نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون من ٢,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٥ الى ٣,١٪ في نهاية عام ٢٠١٦، وبذلك تكون المؤسسة قد حققت النسبة القانونية المستهدفة خلال العام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة سنويا بافتراض نموّ الودائع بالدينار بمتوسّط النموّ طويل الأجل والبالغ حوالي ١٠٪ سنوياً.

٢- نسبة الاحتياطيات إلى الودائع الخاضعة للتعويض:

ارتفعت نسبة الاحتياطي إلى الودائع الخاضعة للتعويض الى مستوى ٨,٤٪ مع نهاية عام ٢٠١٦ مقارنةً بمستوى ٧,٨٪ مع نهاية عام ٢٠١٥، علماً بأن حجم الودائع الخاضعة للتعويض قد ارتفع من حوالي ٦,٨٩٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٥ إلى حوالي ٧,٢٩٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠١٦، ويتوقع أن توالي هذه النسبة ارتفاعها سنوياً وبما ينسجم مع تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية بتوفير التغطية القانونية لأكبر عدد من المودعين وتشجيع الادخار وتعميق الثقة بالجهاز المصرفي والمساهمة في تعزيز الاستقرار المالي في المملكة.

٣- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى إيرادات الاستثمار الإجمالية والصافية:

ارتفعت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي وإجمالي إيرادات المؤسسة في نهاية العام ٢٠١٦، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٤,٦٪ و٤,٤٪ على التوالي مقارنة بما نسبته حوالي ٣,٨٪ و٣,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥ ويعود ذلك لانخفاض ايرادات استثمارات المؤسسة خلال العام ٢٠١٦ نتيجة انخفاض اسعار الفائدة على ادوات الدين العام.

٤- نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل:

ارتفعت نسبة المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل في نهاية العام ٢٠١٦، حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٤,٧٪ مقارنة بما نسبته حوالي ٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة خلال الأعوام المقبلة نتيجة حرص المؤسسة على ضبط نفقاتها وتقليصها ما أمكن.

المؤشرات الاسترشادية:

١- نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

ارتفعت نسبة الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون الى ٣٧,٣٪ مع نهاية العام ٢٠١٦ مقارنةً بمستوى ٣٥,٠٪ مع نهاية عام ٢٠١٥، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة سنوياً، نتيجةً لفرضيتي نموّ الودائع الخاضعة لأحكام القانون بمعدل ١٠٪ سنوياً، ونمو الودائع الخاضعة للتعويض بمعدل ٨,٣٪ سنوياً.

٢- نسبة الاحتياطي المستهدف الى الودائع الخاضعة للتعويض:

انخفضت نسبة الاحتياطي المستهدف الى الودائع الخاضعة للتعويض الى ٨٪ في نهاية العام ٢٠١٦ مقارنة بمستوى ٨,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٥، ووفقاً لقراءات البرنامج المالي يتوقع لهذه النسبة أن ترتفع سنوياً نتيجة لذات الفرضيات المتعلقة بنموّ الودائع الخاضعة لأحكام القانون ونمو الودائع الخاضعة للتعويض.

النتائج المتوخاة:

تتمثل أهم النتائج المؤسسية المتوخاة من البرنامج المالي في توفير آلية تمكن المؤسسة من تقييم أدائها الفعلي مقارنةً بالأداء المستهدف وفقاً للبرنامج، وذلك بهدف زيادة فعالية المؤسسة وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وتأدية مهامها المحددة وفقا لقانونها.

استطاعت المؤسسة خلال العام ٢٠١٦ تحقيق النسبة القانونية المستهدفة لاحتياطاتها والبالغة ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

المؤشرات الرئيسة للبرنامج المالي متوسط الأجل :

البند	فعلي		متوقع							
	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥
إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة (مليون دينار).	١٩٧١١	١٩٥٥٣	٢١٥٠٨	٢٣٦٥٩	٢٦٠٢٥	٢٨٦٢٨	٣١٤٩١	٣٤٦٤٠	٣٨١٠٤	٤١٩١٤	٤٦١٠٥
الودائع الخاضعة للتعويض (مليون دينار).	٦٨٩٧	٧٢٩٩	٧٩٠٥	٨٥٦١	٩٢٧١	١٠٠٤١	١٠٨٧٤	١١٧٧٦	١٢٧٥٣	١٣٨١١	١٤٩٥٧
احتياطيات المؤسسة (مليون دينار).	٥٣٧	٦١٢	٦٩٢	٧٨٥	٨٩٣	١٠١٢	١١٤٨	١٣٠٠	١٤٥٩	١٦٢٧	١٨٠٥
احتياطيات المؤسسة إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام قانونها (٪).	٢,٧	٣,١	٣,٢	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٣,٦	٣,٧	٣,٨	٣,٩	٣,٩
احتياطيات المؤسسة إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٧,٨	٨,٤	٨,٨	٩,٢	٩,٦	١٠,١	١٠,٦	١١,٠	١١,٤	١١,٨	١٢,١
الاحتياطي المستهدف إلى الودائع الخاضعة للتعويض (٪).	٨,٦	٨,٠	٨,٢	٨,٣	٨,٤	٨,٥	٨,٧	٨,٨	٩,٠	٩,١	٩,٢
الودائع الخاضعة للتعويض إلى إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون (٪).	٣٥,٠	٣٧,٣	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,٦	٣٥,١	٣٤,٥	٣٤,٠	٣٣,٥	٣٢,٩	٣٢,٤
المصاريف الإدارية والعمومية إلى إجمالي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٦	٤,٤	٤,٠	٣,٤	٣,٠	٢,٩	٢,٦	٢,٥	٢,٧	٣,٠	٣,٢
المصاريف الإدارية والعمومية إلى صافي إيرادات الاستثمار (٪).	٣,٨	٤,٦	٤,١	٣,٥	٣,١	٣,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٣
المصاريف الإدارية والعمومية إلى التدفق النقدي من التشغيل (٪).	٣,٧	٤,٦	٤,٣	٣,٧	٣,٣	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٣,٣

التوعية الإعلامية
والتواصل الإقليمي والدولي

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

ضمن إطار خطة التوعية الإعلامية للعام ٢٠١٦، واصلت المؤسسة جهودها الإعلامية والإعلانية الرامية إلى رفع نسبة الوعي الجماهيري بنظام ضمان الودائع في المملكة والدور الهام للمؤسسة على المستوى المحلي والإقليمي، حيث استمرت المؤسسة بالتواصل الفعال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمشاركة في الفعاليات والأنشطة المختلفة ومنها عقد محاضرات دورية للعاملين في الجهاز المصرفي في معهد الدراسات المصرفية وتوثيق أطر التعاون المشترك مع البنوك الأعضاء وغير الأعضاء من خلال توزيع التقرير السنوي للمؤسسة للعام ٢٠١٥ إضافة إلى توزيع التقويم السنوي للمؤسسة للعام ٢٠١٦ على جميع فروع البنوك العاملة في المملكة.

إضافة إلى ذلك، تلتزم المؤسسة بنشر إعلان بأسماء البنوك التي تخضع لأحكام هذا القانون وبنوع عملة الودائع التي يشملها ضمان المؤسسة ومقدار الحد الأعلى للضمان في صحيفتين يوميتين محليتين خلال شهر شباط من كل سنة استنادا إلى أحكام المادة رقم (٣٣) من قانون المؤسسة.

وتحرص المؤسسة دوماً على إطلاع الجمهور المستهدف على كافة التطورات والمستجدات في نظام ضمان الودائع وذلك من خلال تحديث الموقع الالكتروني للمؤسسة وإعادة تصميمه بالتنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني، حيث يعتبر الموقع الالكتروني للمؤسسة النافذة الإلكترونية لنشر الأخبار والفعاليات بالإضافة إلى ربط المواقع الإلكترونية للبنوك الأعضاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة بصناعة ضمان الودائع في العالم.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي استمرت عضوية المؤسسة في كل من المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، ورئاسة اللجنة الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) وعضويتها في اللجان الدائمة للهيئة والمتمثلة بلجنة العضوية والاتصالات (MCC) ولجنة البحث والإرشاد (RGC) واللجان المتخصصة التابعة لها ومنها لجنة ضمان الودائع الإسلامية ولجنة المشاركة المالية.

التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي

كما تحرص المؤسسة على المشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الهيئة ومنها المؤتمر السنوي الخامس عشر للهيئة الدولية لضامني الودائع حول (الاستعداد لأزمة قادمة) والاجتماع السنوي العام واجتماع المجلس التنفيذي واجتماعات اللجان الدائمة والاقليمية للهيئة والتي تم استضافتها من قبل مؤسسة ضمان الودائع الكورية خلال شهر تشرين الأول من العام ٢٠١٦.

القوائم المالية وتقرير المدقق المستقل
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة مجلس الإدارة المحترمين
مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمّان – المملكة الأردنية الهاشمية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية لمؤسسة ضمان الودائع (شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري)، والمكونة من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية.

نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين) والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية، بالإضافة لإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية الأخرى، وفقاً لهذه المتطلبات.

في إعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً نعتمد عليه عند إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والأشخاص المسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعدالة عرض هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الإستمرارية والإفصاح، عندما ينطبق ذلك عن أمور تتعلق بالإستمرارية وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم توجد نية لدى الإدارة بتصفية المؤسسة أو إيقاف أعمالها أو عدم وجود بديل واقعي غير ذلك.

الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية سواءاً كانت بسبب الإحتيال أو الخطأ، وإصدار تقريرنا الذي يتضمن رأينا حولها. التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد، إن التحريفات يمكن أن تنشأ عن الإحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت بشكل فردي أو إجمالي ويمكن أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الإقتصادية المتخذة من قبل مستخدمين هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني في جميع نواحي التدقيق، بالإضافة إلى:

– تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق ملائمة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم إكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن إحتيال أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، كما أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، التحريفات، أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

– الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة.

– تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

– الإستنتاج عن مدى ملائمة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري ذا صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرارية كمنشأة مستمرة. فإذا إستنتجنا عدم وجود تيقن

جوهري، فنحن مطالبون أن نلفت الإنتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كافياً، فإننا سوف نقوم بتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإيضاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في نظام الرقابة الداخلية تم تحديدها خلال تدقيقنا.

طلال أبوغزاله وشركاه الدولية
محمد الأزرق
(إجازة رقم ١٠٠٠)

عمّان في ٢٣ آذار ٢٠١٧

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦	٢٠١٥
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		١٠,٥١٦,٧٨٩	٧١٠,٦٦٢
فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مستحقة وغير مقبوضة		٧,٤٠٢,٩٨٧	٧,٠١٤,٦٠٠
أرصدة مدينة أخرى		٦,٨٤٤	٦,٨١٩
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق - الجزء المتداول	٤	١٤٢,٢٨٤,٣٢٠	١١١,٠٩١,٤٥٠
مجموع الموجودات المتداولة		**١٦٠,٢١٠,٩٤٠**	**١١٨,٨٢٣,٥٣١**
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٣	٩٣٠,٧٩٨	٩١٦,٢٩٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	٤	٤٥٠,٨٠٤,٠٥١	٤١٦,٩٠٠,٠٠٠
ممتلكات ومعدات	٥	٣,٨٧٧,١٢٧	**٣,٨٨٢,٨٢٧**
مجموع الموجودات غير المتداولة		**٤٥٥,٦١١,٩٧٦**	**٤٢١,٦٩٩,١٢٤**
مجموع الموجودات		**٦١٥,٨٢٢,٩١٦**	**٥٤٠,٥٢٢,٦٥٥**
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى	٦	١٠٤,٣٤٦	٤١,٨٨٨
حقوق الملكية			
رأس المال	٧	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٨	٦١٢,٤١٨,٥٧٠	٥٣٧,١٨٠,٧٦٧
مجموع حقوق الملكية		**٦١٥,٧١٨,٥٧٠**	**٥٤٠,٤٨٠,٧٦٧**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٦١٥,٨٢٢,٩١٦**	**٥٤٠,٥٢٢,٦٥٥**

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

	إيضاحات	٢٠١٦ دينار أردني	٢٠١٥ دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	٩	٤٩,٢٧٧,٢٣٧	٤٥,٨٣٣,٨٠٧
فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق		٢٧,١٢٩,٩٥٤	٢٩,٢٩٢,١٢٤
عوائد تمويل الإسكان الممنوحة		١٥,٢٦٤	١١,٧١٦
فوائد القروض الممنوحة		٤,٥٨١	٤,٤٣٩
أخرى		١,٣٥٠	–
مجموع الإيرادات		**٧٦,٤٢٨,٣٨٦**	**٧٥,١٤٢,٠٨٦**
مصاريف إدارية	١٠	(١,١٩٠,٥٨٣)	(١,٠٦٠,٨٦٦)
الفائض		**٧٥,٢٣٧,٨٠٣**	**٧٤,٠٨١,٢٢٠**

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
رصيد ١ كانون الثاني ٢٠١٥	٣,٣٠٠,٠٠٠	٤٦٣,٠٩٩,٥٤٧	٤٦٦,٣٩٩,٥٤٧
الفائض	-	٧٤,٠٨١,٢٢٠	٧٤,٠٨١,٢٢٠
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٥	٣,٣٠٠,٠٠٠	٥٣٧,١٨٠,٧٦٧	٥٤٠,٤٨٠,٧٦٧
الفائض	-	٧٥,٢٣٧,٨٠٣	٧٥,٢٣٧,٨٠٣
رصيد ٣١ كانون الأول ٢٠١٦	٣,٣٠٠,٠٠٠	٦١٢,٤١٨,٥٧٠	٦١٥,٧١٨,٥٧٠

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٦

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
الفائض	٧٥,٢٣٧,٨٠٣	٧٤,٠٨١,٢٢٠
تعديلات لـ :		
إستهلاكات	١٢٤,٥٨٧	١٣٤,١٢٠
خسائر إستبعاد ممتلكات ومعدات	–	٦
إيرادات الفوائد	(٢٧,١٢٩,٩٥٤)	(٢٩,٢٩٢,١٢٤)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
أرصدة مدينة أخرى	(٢٥)	(١,٠١٦)
أرصدة دائنة أخرى	٦٢,٤٥٨	٩,٤٦٣
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	**٤٨,٢٩٤,٨٦٩**	**٤٤,٩٣١,٦٦٩**
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
إستثمارات في سندات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	(٦٥,٠٩٦,٩٢١)	(٧٤,١٩١,٤٥٠)
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	(١٤,٥٠١)	٥,٥٦١
فوائد مقبوضة	٢٦,٧٤١,٥٦٧	٢٩,٥٥٨,٤٩٨
شراء ممتلكات ومعدات	(١١٨,٨٨٧)	(٦,٨٢٧)
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	**(٣٨,٤٨٨,٧٤٢)**	**(٤٤,٦٣٤,٢١٨)**
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	**٩,٨٠٦,١٢٧**	**٢٩٧,٤٥١**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٧١٠,٦٦٢	٤١٣,٢١١
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	**١٠,٥١٦,٧٨٩**	**٧١٠,٦٦٢**

إيضاحات حول القوائم المالية

(١) الوضع القانوني والنشاط

- تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠.

- تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين الى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنبا الى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

- لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:
  - ودائع الحكومة.
  - ودائع ما بين البنوك.
  - التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء ما يلي:
  - فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.
  - البنوك الإسلامية المرخص لها بالعمل في المملكة إلا إذا قرر أي منها الإنضمام إلى المؤسسة لضمان الودائع لديه.

- كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

- تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:
  - رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
  - عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
  - أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
  - أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة

٢-١ الإطار العام لإعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٢-٢ أسس القياس المستخدمة في إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية إستنادا إلى طريقة التكلفة التاريخية.

٢-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدينار الأردني والذي يمثل العملة الوظيفية للمنشأة.

٢-٤ إستخدام التقديرات

- عند إعداد القوائم المالية تقوم الإدارة بإجتهادات وتقديرات وإفتراضات تؤثر في تطبيق السياسات المحاسبية ومبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف، وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.
- يتم الإعتراف بالتغيرات في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير التقديرات والسنوات القادمة التي تتأثر بذلك التغيير.
- إن الأمثلة حول إستخدام التقديرات هي الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة، الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات القابلة للإستهلاك، المخصصات، وأية قضايا مقامة ضد المنشأة.

٢-٥ الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينتج عنه موجوداً مالياً لمنشأة وإلتزام مالي أو أداة ملكية لمنشأة أخرى.

(أ) الموجودات المالية

- الموجود المالي هو أي موجود يكون عبارة عن:
  ١. نقد، أو
  ٢. أدوات حقوق ملكية في منشأة أخرى، أو
  ٣. حق تعاقدي لإستلام نقد أو موجود مالي أخر من منشأة أخرى، أو لتبادل الموجودات أوالمطلوبات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المتوقع أن تكون إيجابية للمنشأة، أو
  ٤. عقد من الممكن أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

- يتم قياس الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى إمتلاك الموجود المالي.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم قياس جميع الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس كل مما يلي:
  ١. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية؛ و
  ٢. خصائص التدفق النقدي التعاقدي للموجود المالي.

- يتم قياس الموجود المالي بالتكلفة المطفأة إذ تحقق الشرطان التاليان:
١. تم الإحتفاظ بالموجود ضمن نموذج أعمال والذي يكون الهدف منه الإحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
٢. ينتج عن الشروط التعاقدية للموجود المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة.
- يتم الإعتراف بالربح أو الخسارة من الموجود المالي المقاس بالقيمة العادلة والذي لا يكون جزءاً من علاقة تحوط من ضمن الربح أو الخسارة ما لم يعتبر الموجود المالي إستثمار في أداة حق ملكية وإختارت المنشأة عرض أرباح وخسائر الإستثمار ضمن الدخل الشامل الآخر.

(ب) النقد والنقد المعادل

- تشمل النقدية الحساب الجاري لدى البنك المركزي الأردني.
- النقد المعادل هو إستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة الجاهزة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد، والتي لا تكون معرضة لمخاطر هامة من تغير القيمة.

(ج) القروض الممنوحة

- يمنح قرض/تمويل الإسكان لأي من الأغراض التالية:
  - لبناء سكن داخل المملكة على أرض يملكها بالكامل أو على سطح بناء يمتلكه لهذا الغرض .
  - لشراء بيت أو شقة داخل المملكة.
  - لشراء أرض وإقامة بيت سكن عليها داخل المملكة.
  - لشراء حصة شريك له بالأرض أو العقار لغاية التملك الكامل للأرض أو العقار ويستثنى من ذلك شراء حصة الزوج أو الزوجة.
  - لصيانة بيت يملكه أو إضافة أي أجزاء إليه أو إجراء أي تحسينات عليه.
  - لتسديد أي دين مصرفي أو دين ترتب عليه من أي جهة عامة شريطة أن يكون هذا الدين قد منح لأي غرض من الأغراض المنصوص عليها في هذه الفقرة.
- يجب أن يسدد القرض وفوائده/التمويل في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(د) تدني قيمة الموجودات المالية

- يتم تقييم الموجودات المالية، خارج إطار الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالبحث عن مؤشرات إنخفاض القيمة في كل تاريخ نهاية سنة.
- تخفض القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بقيمة خسائر التدني مباشرة لجميع الموجودات المالية. ويتم الإعتراف بخسارة التدني من ضمن الخسائر.

(هـ) الممتلكات والمعدات

- يتم الإعتراف مبدئياً بالممتلكات والمعدات بالتكلفة التي تمثل سعر الشراء مضافاً إليه أي تكاليف أخرى تم تحميلها على نقل الممتلكات والمعدات إلى الموقع وتحقيق الشروط اللازمة لها لتعمل بالطريقة التي ترغبها الإدارة.
- بعد الإعتراف المبدئي، يتم تسجيل الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي بالتكلفة مطروحاً منها الإستهلاك المتراكم وأي خسائر تدني متراكمة في القيمة، أما الأراضي فلا تستهلك.
- يتم الإعتراف بالإستهلاك في كل فترة كمصروف. ويتم إحتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت والذي يتوقع إستهلاك المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة لهذه الموجودات خلال العمر الإنتاجي لها بإستخدام النسب السنوية التالية:

الفئة	نسبة الإستهلاك ٪
مبنى	٣
اجهزة حاسوب واتصالات	١٠ - ٢٥
اثاث وديكورات	١٠ - ١٥
سيارات	١٥

- تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة في نهاية كل سنة، وأي تغير في التقديرات يتم تأثيره في الفترات اللاحقة.
- يتم إجراء اختبار لتدني القيمة التي تظهر بها الممتلكات والمعدات في قائمة المركز المالي عند ظهور أي أحداث أو تغيرات في الظروف تظهر أن هذه القيمة غير قابلة للإسترداد. وفي حال ظهور أي مؤشر لتدني القيمة، يتم إحتساب خسائر تدني تبعاً لسياسة تدني قيمة الموجودات.
- عند أي إستبعاد لاحق للممتلكات أو المعدات فإنه يتم الإعتراف بقيمة المكاسب أو الخسارة الناتجة، التي تمثل الفرق ما بين صافي عوائد الإستبعاد والقيمة التي تظهر بها هذه الممتلكات أو المعدات في قائمة المركز المالي، ضمن الربح أو الخسارة.
- يتم تحميل المبالغ التي تدفع لإنشاء الممتلكات أو المعدات بدايةً إلى حساب مشاريع قيد التنفيذ وعندما يصبح المشروع جاهزا للإستخدام يتم نقلة إلى البند الخاص به من ضمن الممتلكات والمعدات.

(و) تدني قيمة الموجودات

- في تاريخ كل قائمة مركز مالي، تقوم الإدارة بمراجعة القيمة التي تظهر بها الموجودات في قائمة المركز المالي، لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على تدني قيمة هذه الموجودات.
- في حالة ظهور أي مؤشرات تدني، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لتحديد مدى خسارة التدني، وهي القيمة التي تتجاوز بها القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي قيمته القابلة للإسترداد. وتمثل القيمة القابلة للإسترداد قيمة الموجود العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع أوقيمة المنفعة في الموجود أيهما أكبر. القيمة العادلة للموجود هي القيمة التي من الممكن تبادل الموجود عندها ما بين أطراف على علم وراغبة بالتفاوض على أساس تجاري. وقيمة المنفعة في الموجود هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تولدها من الموجود.
- يتم الإعتراف بخسارة التدني مباشرة من ضمن الخسائر.
- عند عكس خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة، يتم زيادة القيمة التي يظهر بها الموجود في قائمة المركز المالي بالقيمة المعدّلة التقديرية للقيمة القابلة للإسترداد بحيث لا تزيد قيمة الزيادة نتيجة عكس خسارة التدني عن قيمة التكلفة التأريخية المستهلكة في حالة عدم الإعتراف بالتدني في السنوات السابقة. ويتم الإعتراف بعكس خسارة التدني مباشرة من ضمن الربح.

(ز) الإعتراف بالإيرادات

تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المالي المستلم أو المستحق القبض.

(ح) تقديم الخدمات

- يتم الإعتراف بالإيراد الناتج من عقد تقديم الخدمة بالرجوع إلى نسبة إنجاز العملية في تاريخ قائمة المركز المالي.
- من الممكن قياس نتيجة العملية بطريقة موثوقة عند استيفاء الشروط التالية:
  - إمكانية قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة.
  - إحتمالية تدفق المنافع الإقتصادية المرتبطة بالعملية إلى المنشأة.

(ط) إيرادات الفوائد

يستحق إيراد الفائدة على أساس الزمن وبالرجوع إلى المبلغ الأصلي القائم وسعر الفائدة الفعال المستخدم.

(٣) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠١٦ دينار أردني	٢٠١٥ دينار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	٩١٦,٢٩٧	٩٢١,٨٥٨
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	٨١,٧٧٢	٥٦,٨٣٤
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٥٨١	٤,٤٣٩
مرابحة إسلامية	١٥,٢٦٤	١١,٧١٦
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(٨٧,١١٦)	(٧٨,٥٥٠)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	٩٣٠,٧٩٨	٩١٦,٢٩٧

(٤) إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق

	الجزء المتداول	الجزء غير المتداول						المجموع		
	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٦	المجموع	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
سندات خزينة	١٢١,٦٠٠,٠٠٠	١٤٥,٣٠٠,٠٠٠	١١٧,٦٠٤,٠٥١	٥١,٣٠٠,٠٠٠	٨١,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٤٥,٧٠٤,٠٥١	٥٦٧,٣٠٤,٠٥١	٥١٠,٠٠٠,٠٠٠
أذونات خزينة	١٥,٦٨٤,٣٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥,٦٨٤,٣٢٠	٤,٨٩١,٤٥٠
سندات مؤسسات عامه	٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠	-	-	٣,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	٥,١٠٠,٠٠٠	١٠,١٠٠,٠٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠
	١٤٢,٢٨٤,٣٢٠	١٤٧,٤٠٠,٠٠٠	١١٧,٦٠٤,٠٥١	٥١,٣٠٠,٠٠٠	٨٤,٥٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٠,٨٠٤,٠٥١	٥٩٣,٠٨٨,٣٧١	٥٢٧,٩٩١,٤٥٠

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٤٠٩٪ - ٧,٧٠٣٪ سنويا لعام ٢٠١٦ (بين ٢,٤٠٩٪ و ٨,٦٪ لعام ٢٠١٥).
- يتراوح معدل العائد السنوي على أذونات الخزينة بين ٢,٠٧٥٪ - ٢,٤٦٢٪ لعام ٢٠١٦.

(٥) ممتلكات ومعدات

٢٠١٦	أرض	مبنى	أجهزة حاسوب واتصالات	أثاث وديكورات	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	١١٦,٠٧٩	١٨٣,٩٩٩	٥٧,٦٥٧	–	٥,٢٠٤,٣٤٤
إضافات	–	٤٤,٢٢٤	٦,٣٣٤	٢٣٨	–	٦٨,٠٩١	١١٨,٨٨٧
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٣٣,٧٨٣	١٢٢,٤١٣	١٨٤,٢٣٧	٥٧,٦٥٧	٦٨,٠٩١	٥,٣٢٣,٢٣١
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	–	٩٨٥,٧٥١	١٠٤,٢٤٢	١٧٣,٨٦٩	٥٧,٦٥٥	–	١,٣٢١,٥١٧
إستهلاكات	–	١١٠,٧٠٢	٤,٦٢٢	٩,٢٦٣	–	–	١٢٤,٥٨٧
الرصيد في نهاية السنة	–	١,٠٩٦,٤٥٣	١٠٨,٨٦٤	١٨٣,١٣٢	٥٧,٦٥٥	–	١,٤٤٦,١٠٤
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٦٣٧,٣٣٠	١٣,٥٤٩	١,١٠٥	٢	٦٨,٠٩١	٣,٨٧٧,١٢٧

٢٠١٥	أرض	مبنى	أجهزة حاسوب واتصالات	أثاث وديكورات	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة							
الرصيد في بداية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	١١٣,٧٥٧	١٨٣,٩٩٩	٥٧,٦٥٧	–	٥,٢٠٢,٠٢٢
إضافات	–	–	٦,٨٢٧	–	–	–	٦,٨٢٧
إستبعادات	–	–	(٤,٥٠٥)	–	–	–	(٤,٥٠٥)
الرصيد في نهاية السنة	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٦٨٩,٥٥٩	١١٦,٠٧٩	١٨٣,٩٩٩	٥٧,٦٥٧	–	٥,٢٠٤,٣٤٤
الإستهلاك المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	–	٨٧٥,٠٦٤	١٠٣,٩٣٧	١٥٦,٢١٥	٥٦,٦٨٠	–	١,١٩١,٨٩٦
إستهلاكات	**-**	**١١٠,٦٨٧**	**٤,٨٠٤**	**١٧,٦٥٤**	**٩٧٥**	**-**	**١٣٤,١٢٠**
إستبعادات	**-**	**-**	**(٤,٤٩٩)**	**-**	**-**	**-**	**(٤,٤٩٩)**
الرصيد في نهاية السنة	**-**	**٩٨٥,٧٥١**	**١٠٤,٢٤٢**	**١٧٣,٨٦٩**	**٥٧,٦٥٥**	**-**	**١,٣٢١,٥١٧**
الصافي	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٧٠٣,٨٠٨	١١,٨٣٧	١٠,١٣٠	٢	–	٣,٨٨٢,٨٢٧

(٦) أرصدة دائنة أخرى

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني
أمانات	٦٩,١٢٩	٢,٤١٢
مصاريف مستحقة الدفع	٣٤,٩١٧	٣٨,٠٧٢
تأمينات نقدية	٣٠٠	١,٤٠٤
الصافي	١٠٤,٣٤٦	٤١,٨٨٨

(٧) رأس المال

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني
دفعة من الحكومة	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
رسم تأسيس غير مسترد (*)	٢,٣٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠
المجموع	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠

(*) يتم أخذ مبلغ رسم تأسيس غير مسترد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك مساهم في المؤسسة.

(٨) الإحتياطيات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين احتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لاحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل احتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(٩) رسوم الإشتراك

تستوفي المؤسسة رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة إثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

(١٠) مصاريف إدارية

	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور وملحقاتها	٥١١,١٨٤	٤٤٤,٠٠٢
تعويض نهاية الخدمة	١٦٠,٠٥٢	١٠٧,٢٩٥
إستهلاكات	١٢٤,٥٨٧	١٣٤,١٢٠
مياه وكهرباء	٧٨,٨٠٦	٧٤,٨٦١
مساهمة المؤسسة في الضمان الإجتماعي	٥٠,٥٧٨	٤٦,١٧٧
تأمين صحي وعلاجات طبية	٥٠,٤٠٤	٤٨,١٤٦
مساهمة المؤسسة في صندوق الإدخار	٣٧,١٨٨	٣٥,٢٤٣
إشتراكات	٢٢,٦٢٢	١٩,٧١٣
أمن وحماية	٢٠,٠٥٣	١٨,٣٧٠
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	١٨,٥٧٤	١٨,٥٩٣
أتعاب مهنية	١٥,٠٠٠	١٤,٨٠٠
نظافة	١٤,١١١	١٤,٠٥٤
تدريب	١٣,٩٨٨	٨,٩٥٤
صيانة	١٣,٢١٤	١٢,٨٨٣
حملة إعلامية	١٢,٦٤٧	١٤,٨٣٣
تأمين	٨,٩٨٤	٧,٤٩١
مساهمة المؤسسة في لجنة النشاط الإجتماعي	٦,٨٩٤	٥,٦٧٩
محروقات	٦,٢٩٦	٩,٨٥٤
رسوم ورخص حكومية	٥,٧٦٠	٤,٦٢٩
سفر وتنقلات	٤,٢٥٨	٥,٧٨٤
قرطاسية ومطبوعات	٣,٩٧٥	٢,٠٣٤
ضيافة	٣,٥٧٦	٢,٩٤٧
إتصالات	٣,١٥٩	٣,٦٣٣
إعلانات	٢,٩٢٩	٢,٥٠١
متفرقة	١,٧٤٤	٦٨٦
مؤتمرات	-	**٣,٥٨٤**
المجموع	١,١٩٠,٥٨٣	١,٠٦٠,٨٦٦

(١١) إدارة المخاطـر

أ. مخاطر رأس المال (حقوق الملكية)

يتم التحكم بالإحتياطيات والفائض المحتفظ به لضمان إستمرارية الأعمال وزيادة العـوائد من خـلال تحقيـق التوازن الأمثل بين حقوق الملكية والديون.

ب. مخاطر سعر الصرف

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغير في سعر الصرف الأجنبي.
- تنشأ مخاطر سعر الصرف نتيجة لتنفيذ معاملات تجارية بالعملات الأجنبية مما يفرض نوعاً من المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار صرف هذه العملات خلال السنة.
- تتم إدارة هذه المخاطر عن طريق إجراءات خاصة بأسعار الصرف الأجنبي.
- إن المنشأة غير معرضة لمخاطر سعر الصرف.

ج. مخاطر سعر الفائدة

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر الفائدة في السوق.
- تنشأ مخاطر سعر الفائدة للأدوات المالية نتيجة للتغيرات بأسعار الفائدة السوقية الناتجة عن عمليات الإيداع في البنوك.
- تتم إدارة المخاطر عن طريق المحافظة على الجمع ما بين أرصدة أسعار الفائدة المتقلبة والثابتة خلال السنة المالية بطريقة ملائمة.

د. مخاطر السعر الأخرى

- هي المخاطر الناتجة عن تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (بإستثناء تلك الناتجة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر سعر الصرف) سواء تسبب في هذه التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية الفردية أو الجهة التي أصدرتها، أو عوامل تؤثر على جميع الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- تنشأ مخاطر السعر الأخرى للأدوات المالية نتيجة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السعر الأخرى.

هـ. مخاطر الائتمان

- هي المخاطر الناتجة عن الخسارة المالية من عدم قدرة طرف أداة المالية من القيام بتنفيذ إلتزاماته.
- يتم مراقبة معدلات الإئتمان بإنتظام للجهات المدينة وحجم المعاملات مع هذه الجهات خلال السنة.
- يتم تقييم الإئتمان بصورة مستمرة من ناحية الأوضاع والظروف الاقتصادية للجهة المدينة.

- تمثل القيم التي تظهر بها الموجودات المالية في القوائم المالية الحد الأقصى من نسب التعرض لمخاطر الإئتمان، بدون الأخذ بعين الإعتبار قيمة أي ضمانات تم الحصول عليها.
- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر الإئتمان.

و. مخاطر السيولة

- هي مخاطر عدم القدرة على سداد الإلتزامات المالية التي تمت تسويتها من خلال تسليم نقد أو موجود مالي آخر.
- تتم إدارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة على التدفقات النقدية ومقارنتها مع تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية.
- يوضح الجدول التالي تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات المالية كما في ٣١ كانون أول:

الوصف	أقل من سنة		سنة واحدة فأكثر	
	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٥
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الموجودات المالية :				
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني	١٠,٥١٦,٧٨٩	٧١٠,٦٦٢	–	–
فوائد إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مستحقة وغير مقبوضة	٧,٤٠٢,٩٨٧	٧,٠١٤,٦٠٠	–	–
أرصدة مدينة أخرى	٨٦٥	١,٨٨٥	–	–
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	–	–	٩٣٠,٧٩٨	٩١٦,٢٩٧
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	١٤٢,٢٨٤,٣٢٠	١١١,٠٩١,٤٥٠	٤٥٠,٨٠٤,٠٥١	٤١٦,٩٠٠,٠٠٠
المجموع	**١٦٠,٢٠٤,٩٦١**	**١١٨,٨١٨,٥٩٧**	**٤٥١,٧٣٤,٨٤٩**	**٤١٧,٨١٦,٢٩٧**
المطلوبات المالية :				
أرصدة دائنة أخرى	١٠٤,٣٤٦	٤١,٨٨٨	–	–
المجموع	**١٠٤,٣٤٦**	**٤١,٨٨٨**	**-**	**-**

- إن المنشأة غير خاضعة لمخاطر السيولة.

(١٢) معايير وتفسيرات أصدرت ولم تصبح سارية المفعول بعد

لغاية تاريخ القوائم المالية، تم إصدار المعايير والتفسيرات التالية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتي لم تصبح سارية المفعول بعد:

رقم المعيار أو التفسير	البيان	تاريخ النفاذ
المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) – جديد	الأدوات المالية.	١ كانون ثاني ٢٠١٨ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٥) – جديد	إيرادات العقود الموقعة مع العملاء.	١ كانون ثاني ٢٠١٨ أو بعد
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) – جديد "عقود الإيجار"	الإعتراف بجميع عقود الإيجار في قائمة المركز المالي دون أن يكون هناك تمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية.	١ كانون ثاني ٢٠١٩ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (٧) "التدفقات النقدية" – تعديلات	إفصاحات إضافية تمكن مستخدمي القوائم المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة عن العمليات المالية	١ كانون ثاني ٢٠١٧ أو بعد
معيار المحاسبة الدولي (١٢) – تعديلات	الإعتراف بأصل ضريبي مؤجل عن الخسائر غير المتحققة	١ كانون ثاني ٢٠١٧ أو بعد

وباعتقاد الإدارة لا يمكن أن يكون لتبني هذه المعايير وتفسيراتها في الفترات الحالية أو المستقبلية أثر جوهري على القوائم المالية.

(١٣) إعادة التصنيف

تم إعادة تصنيف أرصدة ٢٠١٥ لجعلها تتطابق مع التصنيف المستخدم في ٢٠١٦.

مؤسسة ضمان الودائع
صندوق بريد: ٠ ٩٤٠٤٢ عمان ١١١٩٤ الأردن
هاتف: ٠٤٠٤٠ ٥٢ (٦) ٩٦٢+ فاكس: ٠ ٦١٩٩٢ ٥ (٦) ٩٦٢+
www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.go